

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون



اللجنة الأولى

الجلسة ١٠

الثلاثاء، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، الساعة ١٠:٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد مرنبيه (بلجيكا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥

البنود من ٦٣ إلى ٧٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة المتعلقة بجميع بنود نزع السلاح
والأمن الدولي

في حد ذاته، ولذا نرى أن من الأهمية بمكان التأكيد مجدداً على الأولوية المستمرة والمعترف بها لهذه المسألة، مما يجعل من الضروري أن تحظى بالدراسة المناسبة في هذا المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف. ولهذا السبب نؤكد مرة أخرى على فتوى محكمة العدل الدولية، التي أكدت على الالتزام ببدء وإبرام مفاوضات تؤدي إلى نزع السلاح النووي. ونؤكد شيلي أنها ستستمر في النهوض بهذه متدرج وواقيعي إزاء هذه المسألة، من دون أية شروط مسبقة أو مواجهة مهنية مفروضة تحدد مسبقاً، لأن ذلك لن يؤدي إلا إلى تأخير تحقيق هدفنا الواقعي.

وعليه، فقد أحطنا علماً بالإعلان الذي أصدرته مجموعة من البلدان في حزيران/يونيه الماضي بعنوان "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: ضرورة وضع جدول أعمال جديد"، وإننا نقدر رغبتها في الإسهام في التغلب على المواقف المتطرفة في مجال نزع السلاح النووي.

ومرة أخرى تأسف شيلي أشد الأسف للتجارب النووية التي أجريت في جنوب آسيا، كما أعلنت مراراً وتكراراً في مناسبات سابقة كمسألة مبدئية. وهذه الحالة التي تبعث على الأسف أكدت على الضرورة الملحة لتعزيز نجاعة الصكوك وطابعها العالمي مثل معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وأوضحت أنه طالما لم يتحقق أي تقدم

السيد لارين (شيلي): (تكلم بالإسبانية): سيد رئيس، تفضلوا بقبول تهاني وقد شيلي على انتخابكم لإدارة أعمال اللجنة الأولى. فنحن على معرفة بمهاراتكم المهنية وطول باعكم في مسائل نزع السلاح والأمن، وعليه فنحن على ثقة بأن أعمالنا ستتكلل بالنجاح تحت قيادتكم الحكيمية.

وبلدي ملتزم بالعمل الهام الذي يُطلب إلى مؤتمر نزع السلاح الاختلاط به بوصفه الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح. ولهذا السبب، وبعد مرور أكثر من سنة على إيقافه، يسرنا أن نرى هذا الزخم الذي أعطي لأعماله من خلال القرار الذي ينص على إنشاء لجنة مخصصة للتفاوض بشأن اتفاقية لحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية والمعدات النووية المتفجرة الأخرى.

وبالرغم من ذلك، نعتقد أن مؤتمر نزع السلاح لم يحقق حتى الآن أي تقدم هام بالنسبة لنزع السلاح النووي

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطاب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطاب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطاب الأصلي. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعنى خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178

تصويب واحدة.

98-86129

* 9886129 *

وفي هذا الشأن، فإننا - التزاماً بروح الشفافية التي اعتمدناها في سياق المؤتمرين الإقليميين لمنظمة الدول الأمريكية بشأن تدابير بناء الثقة، اللذين عقداً في سانتياغو في عام ١٩٩٥ وفي سان سلفادور في عام ١٩٩٨. وكذلك في خطة عمل المؤتمر الثاني للأمريكتين، الذي عقد في سنتياغو في نيسان/أبريل من هذا العام - نحث جميع بلدان منطقتنا على إهراز تقدم في صياغة سياساتها الدخافية بشكل صريح.

ونود أيضاً أن نؤكد في هذه المناسبة الإعلان السياسي الذي أصدرته شيلي مع بلدان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي في مؤتمر القمة الرئاسي الذي عقد في تموز/يوليه من هذا العام في أوشوايا، بالأرجنتين، الذي أنشأ منطقة سلام خالية من أسلحة الدمار الشامل وأكّد مجدداً إرادة البلدان المشاركة الستة في مواصلة المضي قدماً على طريق التعاون فيما يخص جميع المسائل الأمنية.

ويسرنا غاية السرور القرار الذي اتخذه منظمتنا لصياغة وإحياء المراكز الإقليمية للسلم ونزع السلاح، وبخاصة المركز الإقليمي في ليما، بيرو. وفي هذا السياق نفسه، نؤيد تأييداً قوياً أنشطة معهد بحوث نزع السلاح في جنيف، الذي أصبح، من خلال دراسته وتحليلاته المكثفة المعمقة، أداة هامة لتحقيق أهدافنا.

إن شيلي طرف كامل في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة البيولوجية، ومنذ ١٩٩٥ تشارك بنشاط في الفريق المخصص الذي تتمثل مهمته في إبرام بروتوكول لتحسين الاتفاقية وذلك بتضمينها نظام تحقق وتدابير محددة للتعاون في مجال التكنولوجيا الحيوية. وتبعاً لذلك، نؤكد من جديد الأولوية التي نطلقها على تعزيز الاتفاقية، وعلى وجه الخصوص على الاختمام السريع للمفاوضات الجارية لإنشاء ذلك النظام.

ولهذه الأسباب أصدرنا في حزيران/يونيه من هذا العام، بالاشتراك مع بلدان أخرى في منطقتنا، إعلاناً مشتركاً يحث على تشحيط هذه المفاوضات، واحتراضاً في ٢٣ أيلول/سبتمبر مع ٥٧ دولة أخرى في إعلان بغرض تقديم التأييد السياسي اللازم لعمل الفريق المخصص.

ونود أن نركز أيضاً على أن شيلي ملتزمة باتفاقية الأسلحة الكيميائية وبنظمتها. وتبعاً لذلك كييفنا تشير عيناً

بشأن حظر الأسلحة النووية، ستزداد الصعوبة في الدفاع عن صرح عدم الانتشار.

هذه التطورات، وكذلك جميع الأحداث التي وقعت مؤخراً في المجال النووي، توضح مدى أهمية صيانة وتعزيز السلم والأمن الدوليين، بطريقة ملزمة قانوناً، لنظام عدم الانتشار الدولي. ووفقاً لذلك، نأسف للنتائج المخيبة للأمال التي أسفرت عنها الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معايدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولا يمكن أن يكون هناك شك في أنه يجب على المجتمع الدولي ككل أن يتحمل بحزم وبسرعة مسؤوليته عن استئصال ومنع تهديد الانتشار النووي. ولهذا السبب، نجدد دناءنا إلى جميع الدول بأن توقع وتصدق على الصكوك الدولية التي تستهدف القضاء على التهديد النووي. ولذلك، نرحب بانضمام البرازيل مؤخراً إلى معايدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وشيلي تؤيد أيضاً إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس اتفاقيات تنضم إليها البلدان المعنية بحرية، وكذلك تعزيز المناطق القائمة فعلاً. ونحن ندعو جميع الدول، وبخاصة الدول الحائزه للأسلحة النووية، إلى المضي على الطريق الذي سارت عليه تلاتيلوكو، وراروتوتفا، وبليندابا، وبانجوك.

ونحن نعتقد أنه من الأساسي أن نسعى بحماس إلى وضع وتحسين صكوك جديدة لتنظيم إنتاج الأسلحة التقليدية والاتجار بها واستخدامها. وفي هذا السياق، ترحب حكومة شيلي بالتنفيذ الوشيك للاتفاقية المتعلقة بالقضاء على الألغام الأرضية المضادة للأفراد، مع اكتمال التصديقات الأربعين الأولى، وتأمل شيلي أن تكمل عمليتها الخاصة بالموافقة التشريعية حتى تتمكن من التصديق على هذا الصك الهام.

ونحن نؤيد أيضاً المبادرات التي تستهدف تحقيق شفافية أكبر في التسلح، وعلى وجه الخصوص تطبيق سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية والنفقات العسكرية، الذي نمثل إلى أحکامه بانتظام.

في منطقتنا، وفي سياق تدابير بناء الثقة، تنشر شيلي منذ العام الماضي "كتاب دفاع" أصبح دليلاً ملماً على تنفيذ سياستنا الخاصة بالشفافية في هذا الصدد.

وبلديكم، مملكة بلجيكا، التي نود أن نؤكد لها من جديد صداقة بلدي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، القوية.

كما يود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة للإشادة بالأمين العام على تقاريره الممتازة عن نزع السلاح والسلام والأمن الدولي. وقد تبين أن هذه التقارير لا غنى عنها من أجل إيجاد فهم أفضل لمسألة السلام ذات الأهمية الفائقة بالنسبة لأمن البشرية برمتها.

وأجد لزاماً علي، سيدى الرئيس، ديابة عن وفدي، أن أنوه بالعمل الممتاز الذي قام به سلفكم، السيد موثوزي نفووي ممثل بوتسوانا، على إدارته البارعة لأعمال اللجنة الأولى خلال الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة.

إن فخر الألفية الثالثة يطل علينا ولا شك في أننا بدأنا نقترب من عتبة القرن الحادي والعشرين. لقد أحرزت البشرية تقدماً في جميع المجالات خلال القرن الذي يقترب من نهايته. وفي حين هذا التقدم هو مصدر فخر كبير على الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية، وخاصة فيما يتصل بالเทคโนโลยيا النووية، فإن التقدم في ميدان التسلح يهدد أمن البشرية. وما فتنا نلمس تزايد عدم الاستقرار الذي تسببه التكنولوجيا النووية بالنسبة للأمن والسلم الدوليين. وأن الحائزين لهذا النوع من أسلحة الدمار الشامل باتوا أكثر قلقاً لأنهم يعرفون معرفة تامة آثارها التدميرية.

خلال النصف الأول من شهر أيار/مايو من هذا العام، جذبت اهتمامنا التجارب النووية في جنوب شرق آسيا وأدينت إدانتها شديدة وخاصة من جانب البلدان الحائزة على أسلحة الدمار الشامل. إن منتجي هذه الأسلحة ليسوا بعأمن من التهديدات التي يشكلونها. فهم أنفسهم مهددون بنفس الشكل مثلهم في ذلك مثل غير الحائزين لهذه الأسلحة.

وهذه التهديدات التي تشير الشكوك والريبة والتوjis، أدت إلى صياغة اتفاقات عديدة وإلى وجود توافق في الآراء حول نزع السلاح ولكن أدت أيضاً إلى حالة من الفتور في تنفيذ هذه الخطط. ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تقدم دليلاً واضحاً على ذلك. المفاوضات قد وصلت إلى طريق مسدود بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة فيما يتصل بمحادثات "ستارت ٣"، التي ترمي إلى تحفيض الرؤوس الحربية النووية ووسائل إصالها.

الداخلي وأنشأنا سلطة وطنية للالتزام بأحكامها، ونأمل أن تتحقق الاتفاقية قريباً العالمية.

إننا نؤيد عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكررة لنزع السلاح. ونعتقد أن هذا هو المفضل الملائم لتحليل سبل العمل مستقبلاً فيما يتعلق بـ نزع السلاح. وينبغي أن يكون لتلك الدورة جدول أعمال متوازن يسعى إلى شمول مصالح مختلف العناصر الفاعلة المشتركة وتحقيق التجديد الحقيقي لهذه المسألة التي أصبحت تحظى بأقصى قدر من الأهمية من جانب حكومة بلدي.

وفيما يتعلق بموضوع مختلف، نلاحظ بقلق خاص إضفاء الطابع التجاري العالمي النطاق على نقل المواد الخطرة. وفي هذا الصدد، نعلم أهمية خاصة على وضع تدابير لتنظيم النقل البحري الدولي للنفايات المشعة والوقود النووي المستهلك وفقاً لأعلى معايير الأمان الدولية.

وقلقنا يقوم على المخاطر التي يفرضها ذلك النقل على صحة السكان والبيئة البحرية في مناطق الدول الساحلية حيث يقع ذلك النقل. وتبعاً لذلك، نؤكد مجدداً ضرورة تعزيز تنظيم نقل النفايات المشعة والوقود النووي المستهلك، وذلك في إطار المنظمات الدولية المختصة.

وهذا ينبغي أن يتضمن، من بين أمور أخرى، ضمانات بأن البيئة البحرية لن تلوث، وتبادل للمعلومات عن الطرق المختارة، وتقديماً إلى زامبيا للمعلومات إلى الدول الساحلية عن خطط طوارئ في حالة وقوع حوادث في النقل البحري الدولي، والتزاماً باستعادة النفايات المشعة في حالة وقوع حوادث تشمل سفننا تحملها، ودفع تعويض في حالة وقوع إصابة أو ضرر. ونحن مقتنعون بأن أي تقدم يمكن أن نحرزه في هذا المجال سيكون مفيداً بشكل متبدل للدول الساحلية وللدول المشاركة في هذا النوع من النقل على حد سواء.

السيد ماكونغا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): سيدى الرئيس، يرحب وفد بلدي بانتخابكم رئيساً لهذه اللجنة الهامة التابعة للجمعية العامة. التي تضطلع بمسائل نزع السلاح والأمن الدولي. إن سمعتكم في مجال نزع السلاح تعطي لكل الوفود الثقة في القيادة الفعالة لعمل هذه اللجنة. ووفد بلدي يهنئكم بحرارة أنتم

أو إلى تناول الطعام بالتناوب بين أفراد الأسرة. وقد أثني جميع السكان على سياسة الحكومة لتعزيز التنمية الاجتماعية على حساب سياسات التسلّح. وقد علمتنا الحرب التي فرضتها علينا بلدان مجاورة والرامية إلى كسر روحنا، أن البشر ليسوا حملانا فحسب ولكن أيضا ذئاب.

وقد ذهب بعض المحللين إلى أن الحسد الذي يكتن البعض لموارد بلدي كان السبب في العدوان المسلح ضده. والسكان الكونغوليون، الذي جردوا بعد التحرير من أسلحتهم في إطار حملة مكافحة انتشار الأسلحة الخفية، أصبحوا فريسة لقوّات العدوان من البلدان المجاورة، فالوحشية الشيطانية لهذه القوات قد كلفتهم وما زالت تكلفهم ثمنا إنسانيا باهظا.

إن العدوان على جمهورية الكونغو الديمقراطية يشكل تحديا لإرادة المجتمع الدولي بأسره في إحلال السلام في تلك المنطقة دون الإقليمية المشتعلة منذ السبعينيات. وما فتئت بؤر الصراع تنتقل من بلد إلى آخر، حسب صناع وبائعي الأسلحة، وأحيانا بإذعان من المؤسسات الدولية المسؤولة عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

إن البنية الأساسية الصناعية قد فككت تفكيكاكا كاملا في ذلك الجزء من بلدنا الخاضع للاحتلال ونقلت إلى البلدان المعتمدة. والنسيج الاقتصادي لبلدنا، الممزق نتيجة عقود من الفقر، قد دمر تماما في المحافظات المحتلة. ويحرّي ذهب الذهب والماس وسائر المواد النفيسة بشكل منتظم.

وهذه الحالة تثير القلق البالغ لحكومتي. وحيث يجري حاليا إيلاء أولوية قائمة للسيادة والسلامة الإقليمية، وقد أصبحتنا مرة أخرى ذاتي ذاتي أهمية أساسية، بين جميع أهداف دولتنا ذات السيادة فإنهما سيستنفذان من الآن فصاعدا جميع موارد بلدنا. وإذا تأخر التوصل إلى حل سلمي للحالة فإن التوازن بين التنمية الاجتماعية ونزع السلاح سيختل لا محالة.

وأود أن أتناول بالتفصيل أزمة تهدّد تهدّدا خطيرا الأمان الإقليمي والدولي، وهي مسألة تقع ضمن مسؤولية تلك اللجنة. إذ أن الفقر الناتج عن الحرب لا يلحق الضرر بسكان بلدي فحسب وإنما أيضا بسكان البلدان المعتمدة. وجميع البلدان المتورطة في الصراع بلدان ذاتية. والموارد

وبلدي، الذي كانت موارده تمكّننا من إنتاج المواد الانشطارية في الماضي، انضم إلى جميع البلدان الأخرى في العالم في إدانته للتجارب النووية الأخيرة. وبقوة مماثلة تدين حيازة وتدليس جميع أسلحة الدمار الشامل، ونضم أنفسنا إلى النداء الموجّه إلى البلدان للتخلّي عن هذه الأسلحة.

إن البشرية جمّعاً تشعر بالفزع من أسلحة الدمار الشامل. وأمننا يمكن ليس في سباق التسلّح بل في الثقة التي يمكن للبلدان الحائزه على الأسلحة أن تبثها في البلدان غير الحائزه لها. إن احتكار هذه الأسلحة من جانب البعض يشجع غير الحائزين لها على محاولة انتاجها. وستكتسب البشرية جمّعاً إذا كانت هناك مفاوضات مفتوحة تؤدي إلى التدمير الكامل لهذه الأسلحة.

لقد مضى عام ونصف على خروج بلدي من حرب تحرير وقعت بسبب عقود من الفقر عانى فيها شعبنا. وفي نهاية الحرب رحب بلدي بجميع المبادرات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية الرامية إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين.

إتنا لا نضمر أية نوايا عدوائية؛ ولن يستلدينا اطماع في أراضي جيراننا. إتنا نتوق إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية لشعبنا، التي عُطلت منذ السبعينيات على الرغم من ثروة مواردنا الطبيعية. وقد جعل بلدي من التنمية الاقتصادية سلاحه ضد فقر شعبنا.

ومن أجل إحلال السلام على إقليمنا الوطني وحفظ الاتّعاش الاقتصادي والاجتماعي لجمهورية الكونغو الديمقراطية استعادت الحكومة جميع الأسلحة التي كانت في حوزة القوات المسلحة الزائيرية السابقة. وأسفر كفاح حكومتنا ضد انتشار الأسلحة الصفيحة عن نتائج هامة في جميع إقليمينا الوطني.

وبتأييد من الشعب ودون مقاومة داخلية أرسّت الحكومة أولويتها الرئيسية لا وهي التنمية الاجتماعية والاقتصادية للجمهورية، التي لا يمكن تحقيقها إلا بتحقيق رفاهية الشعب، وهذا بالطبع ضد الإفراط في التسلّح.

وقد أحرزنا نتائج هامة دون مساعدة خارجية. واستطاع الشعب أخيرا أن يجد طعامه على أساس يومي بعد أن كان مضطرا إلى أن يتناول وجبة واحدة كل يومين

فيروس نقص المناعة البشرية الذي ينشره جنود القوات المعتمدية باغتصابهم للنساء والفتيات الكونغوليات. وعلى حد قول السيدة ماري لويس ندالا، منسقة الشبكة الوطنية للأخلاقيات والقانون وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، إن هذه كارثة كبيرة حقاً تتحقق بنا.

ويجب أن يستفيد المجتمع الدولي من التقدم التكنولوجي المحرز إذا أردنا أن يكون العالم آمناً وحالياً من مهدّدات السلام. ويجب أن ندفع جميع المفاوضات الجارية في مجال نزع السلاح وتعزيز العمليات والمعاهدات الرامية إلى إزالة الأسلحة النووية عن عالمنا. ويجب أيضاً أن نصون السلام الدولي بحث الدول على احترام سيادة الدول الأخرى وسلامتها الإقليمية. ويجب أن نقوم بما في وسعنا للقضاء على جميع أنواع التهديد - المادية أو البيولوجية أو سواها - بغية تحقيق الأمان للبشرية قاطبة عشية الألفية الثالثة، التي سنبلغها بعد سنة واحدة وشهرين و ١١ يوماً.

السيد كالوفسكي (مقدونيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، يا سيدى، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى. وستحظون أنتم ومكتبكم بكل دعم وفدي وتعاونه.

وأود أن ألاحظ مع الارتياح الشديد أن المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف والأخير المعروف في مجال الأمن الدولي وشؤون نزع السلاح، صديقي فلاديمير بتروفسكي، موجود في هذه اللجنة.

ويسرني أيضاً أن أشير إلى البيان الهام الذي أدلّى به الأمين العام في بداية مناقشتنا العامة في الأسبوع الماضي.

وكما حدث في الماضي، ستبحث اللجنة الأولى في هذه السنة العديد من المسائل الهامة في مجال نزع السلاح والسلام والأمن الدوليين. وأمامنا وثائق ضخمة، وهذا قليل من كثير، وسنناقش ونعتمد العديد من مشاريع القرارات. وليس من السهل استيعاب كل هذه المعلومات في وقت بهذا القصر. وبالنظر إلى الوثائق المعروضة علينا، بوسع المرء أن يرى بيسر أن اللجنة الأولى ليست لجنة لنزع السلاح فقط. وكومنها تزخر بجوانب عديدة جداً متعلقة بنزع السلاح يؤثر، في رأينا - الذي تشاركنا فيه وفود أخرى - على نحو سلبي في واجب الجمعية العامة الذي فوضت للقيام به بموجب الميثاق والذي يتمثل

الهزيلة المتاحلة لها ينبغي أن تكرس للرفاه الاجتماعي لسكانها بدلاً من أن تكرس للحرب. وسواء طالت الحرب أم قصرت فستؤدي إلى التضحية بالتنمية. وإذا قمنا بزيادة تسليح أنفسنا فسيؤدي ذلك إلى الإضرار بالتقدم الاجتماعي وهو الهدف الرئيسي لأي حكومة مسؤولة. بيد أن عدم تسليحنا لأنفسنا سيعني تعريض السيادة والسلامة الإقليمية لدولتنا للخطر.

وإذ تواجهنا هذه المعضلة هل ينبغي لنا أن نصدق مزاعم الأشخاص ذوي التفكير العدواني الذين يقولون "إذا أردت السلام استعد للحرب؟" إن هذا يؤدي بنا إلى أن نتساءل عن كيفية تحفيض ميزانيتنا العسكرية في مواجهة الخطر المستمر للحرب التي يفرضها علينا جيراننا.

إن تدمير الحرب للنسيج الاقتصادي بلدي وانتشار الأسلحة الصغيرة في المنطقة دون الإقليمية وتشريد السكان حطم آمالنا في السلام والاستقرار والتنمية المستدامة التي كانت قد بدأت ترى النور في بلدي.

إن أفريقيا لا تنتج سوى قلة قليلة من أسلحة الحرب، بيد أنها الآن مسرح لعدد من الصراعات المسلحة. والصراعات الحالية شأنها شأن غيرها في تاريخ قارتنا تؤدي إلى خسائر إنسانية كبيرة. ومن حيث التجارة العالمية نجد أن القارة قد تخلت عن ثرواتها لإثراء قارات أخرى حتى ولو كان ذلك على حساب أرواح أطفالها.

وحتى اليوم ينظر تجار الأسلحة إلى أرواح الناس في أفريقيا من خلال برميل البارود فهم ينظرون إلى هذه الأرواح بوصفها جزءاً من الدورة الاقتصادية لاستثماراتهم في الأسلحة. ومع ذلك يوجد لدى أفريقيا، وهي سوق جيدة لرأس المال، مجالات أخرى عديدة يمكن للشركات غير الأفريقية أن تستثمر فيها وتكسب أكثر مما تكسبه الآن من الاستثمار في موت البشر.

إن الأسلحة البيولوجية والكييمائية مصدر خطر شأنها شأن سائر أسلحة الدمار الشامل. وبلدي الذي يندد بهذه الأسلحة كما يندد بالأسلحة النووية يشعر بالقلق إزاء شكل آخر من أشكال الخطر البيولوجي، وهو خطر يمكن أن يقتل بشكل أبطأ من السيف في الصراعات العرقية في منطقة البحيرات الكبرى بيد أنه مع ذلك خطر كبير على سكان المناطق المحتلة وأقصد بذلك

اندلعت تلك الحرب وكانت قد أصبحت الحرب السادسة في هذا القرن. وقد أتى عهد على منطقة البلقان كانت فيه مركزاً للحضارة الأوروبية، إلا أنها أصبحت الآن معروفة بصفة رئيسية على نطاق العالم بسبب الحالة في البوسنة والهرسك وفي كوسوفو ومتوهيجا. وصحيح أن المجتمع الدولي قد أبدى رغبة كبيرة في المساعدة، وأننا موقن من أن ذلك سيستمر. ويسودنا التفاؤل بأن المنطقة سرعان ما ستتغلب على مشاكلها وتبدأ عهداً من التنمية.

وحتى يصبح ذلك حقيقة واقعة، سيعين على المجتمع الدولي أن يضطلع بدور رئيسي في تمكين منطقة البلقان من الشروع في فترة التنمية والسلم والأمن هذه. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك الترتيبات الحالية في كوسوفو ومتوهيجا؛ والتقارير الإيجابية عن التطورات في البوسنة والهرسك؛ والحقيقة الناجحة لاجتماع رؤساء حكومات بلدان منطقة البلقان، الذي عقد في أنتاليا، تركيا، قبل بضعة أيام؛ والاتفاق بين ألبانيا وإيطاليا وبولغاريا وتركيا وجمهورية مقدونيا ورومانيا واليونان، الذي وقع في ٢٦ أيلول/سبتمبر من هذه السنة في سكوبى، عاصمة بلدي، والمتعلق بإنشاء قوة حفظ سلام متعددة الجنسيات من جنوب شرق أوروبا.

إن إعلان أنتاليا، وهو إعلان مؤتمر قمة بلدان جنوب شرق أوروبا الذي وقعه رؤساء وزراء جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وجمهورية مقدونيا، وبولغاريا، واليونان، ورومانيا، وتركيا، ووزير خارجية ألبانيا، يشدد على ما يلي:

"ونحن نندن من نهاية هذا القرن، نشدد على رغبتنا المشتركة في بدء حقبة سلام وتفاهم ورفاه اقتصادي وازدهار وتعاون في تاريخ منطقتنا لمصلحة شعوبنا ولمصلحة أوروبا قاطبة. إننا ندرك أن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا بتعزيز علاقات حسن الجوار بيننا، وتعزيز القيم الديمقراطية، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، بما فيها حقوق من ينتمون إلى أقليات قومية، وتعزيز التضامن والتعاون. ولهذه الغاية، نؤيد بشدة زيادة تنمية علاقاتنا المتبادلة في جميع الميادين على أساس ثنائية ومتعددة الأطراف".

وهو يؤكد أيضاً:

في بحث جميع جوانب الحالة السياسية الراهنة، إقليمية كانت أم عالمية، بهدف المساهمة في صون السلم والأمن الدوليين، ومنع الحرروب والصراعات والمساعدة في حل القائم منها.

وبسبب ترتيبات العمل الحالية، لا يمكن للجمعية العامة أن تضطلع بالدور الذي توخاه لها الميثاق في الشؤون السياسية العالمية. وهذا أمر يعيق تعزيز النهج المتعدد الأطراف. ولا بد لنا من أن نتفق على ترتيب جديد يعزز دور الجمعية العامة وأهميتها.

إن الحالة السياسية والأمنية الدولية الراهنة غير مرضية لأسباب عديدة. فنحن نشهد الكثير للغاية من الحرروب والصراعات والأزمات التي تهدد السلم والأمن الدوليين؛ وهذه الحرروب والصراعات والأزمات تقضي حلولاً عاجلة. ولا يمكن أن يقول المرء إن الدول الأعضاء تجهل ذلك أو أنها لا ت يريد أن تشارك في منع الصراعات وحلها. فالجمعية العامة واللجنة الأولى تشاركان جزئياً، حيث تأتي مشاركتهما عموماً في إطار تداول عام بشأن الصراعات أو الأزمات، ولكنها لا تشاركان بالقدر نفسه في الجهد الذي يرمي إلى حلها.

ومن حسن حظنا أن لدينا أميناً عاماً نشطاً ومخلصاً يقوم بتصريف واجباته على نحو نموذجي. ومن الأمور الحسنة أيضاً أن لدينا مجلس أمن مجتهد في عمله غير أنه في الواقع أن دولًا أعضاء كثيرة تشعر بأنها مهمشة في الجهد الرامي إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين. وهذا هو السبب الرئيسي الذي يجعل النهج المتعدد الأطراف يمر بأزمة. وبالطبع، ينبغي فعل شيء لمعالجة هذا التطور السلبي. وحتى يحدث ذلك، سيستمر اتخاذ قرارات هامة بشأن السلم والأمن الدوليين خارج منظمتنا.

وفي الأسبوع الماضي تكلم ممثل النمسا بإسهام باسم الاتحاد الأوروبي. ويشارك وفدي في تأييد تلك المواقف المعلنة. إن ذلك الممثل، في بيانه الشامل والمدعى على نحو جيد جداً. تكلم عن جوانب هامة للمشاكل الراهنة على الساحة السياسية الدولية التي تؤثر في صون السلم والأمن الدوليين.

ومن المعروف أن المنطقة التي ينتمي إليها بلدي لا تزال تشهد صعوبات جمة وتواجه حالات تهدد السلم والأمن الدوليين. وقبل بضعة أيام فقط تم تفادي اندلاع حرب جديدة في منطقة البلقان في اللحظة الأخيرة. ولو

يجب الامتثال على نحو صارم بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وعلى وجه الخصوص يجب أن يحترم الجميع مبادئ علاقات حسن الجوار، وعدم المساس بالحدود الدولية بين الدول، والسلامة الإقليمية لجميع الدول وسيادتها. وينبغي تعزيز التعاون الدولي في جميع الميادين على أساس المصالح المشتركة والاحترام المتبادل، آخذين في الاعتبار ضرورة منع تهميش الدول. وينبغي تعزيز الديمقراطية، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان والتضامن، بلا تردد أو تحفظ.

وللحران نتائج هذه المساعي، ينبغي أن تكون أهم الجوانب في السياسات العملية والإجراءات هي الاضطلاع بتدابير وقائية في الوقت اللازم؛ والحل السريع للصراعات والأزمات الجارية باتخاذ مجموعة من التدابير السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ وتشجيع الاندماج السياسي والاقتصادي على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ولذا فإن مستقبل منطقتنا يمكن في أوربتها، وليس في بلقنتها. ومن الصعب تصور أوروبا مستقرة ومزدهرة دون بلقان مستقرة ومزدهرة.

إن عملية نزع السلاح مستمرة، ولكنها أبطأ بكثير مما يدفعنا إلى الإعراب عن رضائنا عنها. وهناك شقة واسعة بين أهمية العملية والاستعداد للاضطلاع بتدابير للنهوض بالعملية. والشعار المرفوع "تسلح أقل، أمن أفضل" لا تتبعه تدابير عملية. ولذا فإن لدينا كميات هائلة من الأسلحة، وإنتاجها في تزايد، فماذا نحن فاعلون بهذه المخزونات الضخمة من الأسلحة؟ وإن كانت لا تُنتج لاستخدام، فإن إنتاج وتخزين الأسلحة إذا مسألة لا عقلانية. وهذا النوع من الحالة هو السبب الرئيسي في أن نزع السلاح، بالنسبة للعديد من البلدان، ليس مسألة ذات أولوية. ولكنها تستحق أن تكون ذات أولوية. إذ يتعمّن على البلدان إيجاد وسائل أخرى لتعزيز أنها، وفي المقام الأول من خلال تحسين علاقاتها مع البلدان المجاورة لها وبلدان المنطقة.

إن الأسلحة التقليدية تمثل في رأينا التهديد الرئيسي للسلم والأمن الدوليين. ومن حق كل بلد أن يملك الأسلحة لدفاعه الوطني، ولكن لا أن يملك أكثر مما هو ضروري لأداء ذلك الغرض. والمشكلة هي أن العديد من البلدان لديها أكثر مما تحتاج للدفاع عن وطنها. والعديد من البلدان تتخذ تجارة رابحة من صنع مختلف أنواع الأسلحة التقليدية، الصغيرة أو الكبيرة، الهجومية أو

"إننا لا نتجاهل وجود تحديات خطيرة للاستقرار الإقليمي، تشمل التوترات والخلافات وكذلك الأزمات. وإرادتنا السياسية وتصميمنا على التعاون، المدعومان من شعوبنا، يمثلان أثمن ما نملك للاستجابة لهذه التحديات. ونجاينا في تهيئة بيئة سياسية واقتصادية ملائمة من شأنه أيضا أن ييسر اندماج جميع بلدان المنطقة في الوقت الملائم في المجتمعين الأوروبي والدولي، ونؤكد بقوة على أهمية معالجة القضايا الإقليمية من جانب بلدان جنوب شرقى أوروبا على نحو مشترك".

ومن المهم في هذا السياق الاستشهاد بالمادة الثانية من مبادئ الاتفاق المتعلقة بقوة السلام المتعددة الجنسيات لجنوب شرقى أوروبا:

١ - تكفل الأطراف أن تكون الأنشطة التي تقوم بها قوة السلام المتعددة الجنسيات لجنوب شرقى أوروبا (قوة السلام/القوة) أو لواء جنوب شرقى أوروبا (اللواء) المن شأن بموجب هذا، متسقة مع مقاصد وأهداف ميثاق الأمم المتحدة.

٢ - هذه المبادرة:

أ - ليست موجهة ضد أية دولة ثالثة ولا يقصد منها تشكيل حلف عسكري من أي نوع ضد أي بلد أو مجموعة من البلدان.

ب - شفافة ومفتوحة لمنظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) وبلدان الشراكة من أجل السلام في المنطقة، القادر على والراغبة في الإسهام البناء، في أي مرحلة لاحقة.

ج - تتوافق مع برامج الشراكة من أجل السلام الرامية إلى تحسين التعاون في إطار الشراكة من أجل السلام وتدعمها، وتتمكن من التعاون الأساسي داخل إطار الأمم المتحدة، والناتو، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا واتحاد أوروبا الغربية".

وعلى أساس التحليل الموضوعي للحالة السياسية في منطقتنا، بهدف جعل القرن الحادي والعشرين خاليًا من صراعات الحروب، ينبغي للموقف التالي أن يؤكد من جديد وأن تقتيد به الدول الأعضاء على نحو صارم.

الدوليين بصورة كبيرة وهي مسألة تحظى باهتمام جميع الدول وتعود بالفائدة عليها.

وتنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية ودمير تلك الأسلحة، الذي بدأ في نيسان/أبريل ١٩٩٧، كان أهم حدث في عملية نزع السلاح. وقد تسببت ذلك بحسب توفر الإرادة السياسية لدى العديد من الدول وبسبب تصميمها على إزالة الأسلحة الكيميائية من ترسانتها العسكرية فساعدت بذلك الطريقة في صون السلام والأمن الدوليين. وأنا شخصياً سعدت جداً بروية اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية تدخل حيز النفاذ، لأنها أبْرمت أثناء شغلي منصب رئيس مؤتمر نزع السلاح. ويتعين علينا الآن واجب تعزيز عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ورؤيتها الاتفاقيَّة تنفيذاً دقيقاً. وتأييد جمهورية مقدونيا تعزيز اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتériولوجية (البيولوجية) والسموية ودمير تلك الأسلحة. ونود أن نرى إبرام البروتوكول المترافق معه قريباً. وريثما يتم ذلك، يتعين علينا ضمان التقييد بالاتفاقية.

أما في مجال نزع السلاح النووي فلم يتحقق تقدم كبير. ولقد شهدنا قيام الهند وباكستان بإجراء التجارب النووية. ولا يوجد أي ارتياح إزاء الأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر الأطراف في معايدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، لسنة ٢٠٠٠، في أعقاب ما أسفرت عنه دورة اللجنة التحضيرية لهذا العام. ولم تتحقق عملية ستارت النشطة التي كانت متوقعة؛ ولم يتمكن مؤتمر نزع السلاح من البدء بعمل هام بسبب الهوة الهائلة بين مواقف الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وتمثلت الآباء السارة في انضمام البرازيل إلى معايدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهو ما يود وفدي أن ينوه به مع الارتياح، والاتفاق الذي تم التوصل إليه في مؤتمر نزع السلاح لإنشاء لجنة مخصصة للتفاوض على معايدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ويُسرنا أيضاً اعتزام الهند وباكستان الانضمام إلى معايدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ومع أننا لسنا سعداء إزاء حالة الأمور الراهنة، فإننا لا نرى أي بديل عن الاستمرار في العمل من أجل تعزيز نظام معايدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وعن الإصرار على أن تصبح جميع الدول أطرافاً في هذه المعاهدة، وعن الإصرار على أن تعمل الدول الحائزة للأسلحة

الدَّفاعية. وفي الوقت الراهن، تنتج هذه الأسلحة بكميات ضخمة، ومخزناتها في تزايد، وتجارتها مربحة ومتناهية. وتوجد سرية شديدة في هذه الناحية. وهناك آلاف من الترتيبات السرية، على الصعيد الثنائي والمُتعدد الأطراف على السواء. وهناك الكثير من الترتيبات غير المشروعة. ولا يوجد نظام دولي مرض لإنتاج وتخزين الأسلحة التقليدية والاتجار بها واستخدامها. وفي هذه الحالة الفوضوية يبذل كل بلد قصارى جهوده لحماية أنه. وخلاصة القول، إننا نشهد حالة أمنية غير صحية فعلاً.

ونتيجة لذلك، نحبذ إنشاء نظام عالمي من شأنه تنظيم إنتاج وتخزين الأسلحة التقليدية والاتجار بها، سواء كانت صغيرة أو كبيرة، ومن شأنه حظر إنتاجها والاتجار بها على نحو غير مشروع. وربما ينبغي أن نبدأ بحظر إنتاج الأسلحة الهجومية والاتجار بها على نحو غير مشروع والتجارة الدولية غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة. وبالطبع، لا يعني هذا أن التدابير الأخرى المتعلقة بالشفافية ليست مهمة. ولكن كفالة الشفافية وحدها، دون التعهد بالالتزامات ملزمة قانونياً، لن يساعد على تعزيز صيانة السلم والأمن الدوليين. ونحن نؤيد بيانات الأمين العام عن أن نزع السلاح ينبغي أن يهتم بالأسلحة الصغيرة والكبيرة، وإننا لا يسعنا أن نتحمل التباطؤ في جهودنا لاحتواء انتشار الأسلحة الأكبر.

ويُسرني أن أعلن عن ارتياح جمهورية مقدونيا لأن اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد ودمير تلك الألغام - اتفاقية أوتاوا - ستدخل حيز النفاذ في آذار/مارس ١٩٩٩. وقد صادقت جمهورية مقدونيا على الاتفاقية وتأمل أن تتحول الاتفاقية إلى حظر شامل على الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وإن الإرادة والتصميم الدوليين على حظر الألغام الأرضية للأفراد كانت السبب الرئيسي وراء التصديق على الاتفاقية بسرعة تبعث على الرضا. ونود أن نعترف بالجهد الخاص الذي بذله كندا وبالدور الذي اضطلعت به، وأن نشير بعين الرضى إلى مبادرة حكومة موزامبيق استضافة أول اجتماع للدول الأطراف في مابوتو في أيار/مايو ١٩٩٩.

لقد أيدت جمهورية مقدونيا منذ البداية إزالة جميع الأسلحة ولامتنالها في ترسانتنا الدفاعية، ولأننا نملك هذه الأسلحة ولا نعزم امتلاكها في ترسانتنا الدفاعية، ولأننا نلتزم التزاماً دقيقاً بالموقف الذي يرى أن إزالة هذه الأسلحة من شأنه أن يؤدي إلى تعزيز السلم والأمن

وينبغي للمجلس أن يدرس كل بند من بنود جدول الأعمال في جلسات عامة غير رسمية وينبغي أن يعتمد قراراته في اجتماعات رسمية. وينبغي توفير الخبرة الفنية من جانب أمانة المؤتمر لا من جانب الدول الأعضاء. ونرى أن مؤتمر نزع السلاح إذا أراد أن تكون له جدواً، فينبغي له أن يعطي الأولوية للأسلحة التقليدية - صغيرة أو كبيرة، هجومية أو دفاعية. وفي الوقت نفسه، ينبغي له أن يتخلّى عن ممارسة تكرار أعماله بشأن مختلف جوانب نزع السلاح النووي.

أما هيئة نزع السلاح فقد ظلت هيئة هامشية. ومن الواضح أنه لا يوجد كبير اهتمام بالهيئة في أواسط الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ولذلك، ينبع أن ننظر بجدية في ضرورة توفر تلك الهيئة. ويمكن أن توجد حاجة إلى إجراء مناقشة واسعة منظمة لبعض مسائل نزع السلاح، مثل ضرورة تنظيم دورة استثنائية رابعة معنية بنزع السلاح، أو إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية أو تدابير عملية لنزع السلاح. وأجرؤ على القول بأن هذه الحاجة إلى إجراء مناقشة واسعة منظمة يمكن الوفاء بها على أحسن وجه عن طريق دورات مستأنفة للجنة الأولى. من شأن المناقشة أن تكون أكثر أهمية وأن تشارك فيها دول أكثر ومن شأن ذلك الترتيب أن يكون أقل تكلفة.

إن جدول أعمال اللجنة الأولى، كما ذكرت في بداية بياني، مثقل بمسائل نزع السلاح. والحقيقة أنها في الوقت المحدد لا يمكنها أن تناقش أيًا من هذه المسائل مناقشة كاملة دون وثائق معدة إعداداً حسناً من جانب الأمانة العامة. إن المناقشة أصبحت يسودها الروتين والتعيم. ولذلك، فإن أثرها على عملية نزع السلاح غير مرضٍ. إن اللجنة الأولى لا تناقش المسائل الهامة المتعلقة بالوضع السياسي والأمني الدولي الراهن، والتهديدات التي يتعرض لها حالياً السلم والأمن الدوليان. وهذا الوضع غير المرضي يمكن التغلب عليه بأن تعقد دورة مستأنفة للجنة الأولى للتداول بشأن الجواب الهامة الراهنة للوضع السياسي والأمني الدولي وبشأن عملية نزع السلاح.

و قبل أن أختتم بياني أود أن أنتهز هذه الفرصة لأبلغ اللجنة بأن وفد بلدي، بالاشتراك مع بعض الوفود الأخرى المهمة بالبند ٦٤ من جدول الأعمال المعروف "صون الأمن الدولي - منع تفكك الدول عن طريق العنف"، سيقدم مشروع قرار يتمشى مع الخطوط الرئيسية للقرار ٥٥/٥١

النووية بكمٍ أكبر من أجل تحقيق الهدف المتمثل في جعل القرن الحادي والعشرين قرناً خالياً من الأسلحة النووية. وفي هذا المعنى، يمكن الاختلاع بدور هام من خلال التصديق على معايدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وجمهورية مقدونيا ملتزمة بالتصديق على المعايدة. ومما له أهمية بالغة فيرأينا إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس الترتيبات التي تم التوصل إليها بحرية بين دول المنطقة المعنية. وهذه الترتيبات لا تعزز فقط نظام عدم الانتشار؛ بل إنها في رأينا تعمل على تعزيز السلام والأمن الإقليميين، بل إن هذا يعد أكثر أهمية. ولذا، فإننا لم نتردد في تأييد إنشاء هذه المناطق في الشرق الأوسط، وفي جنوب آسيا، وفي آسيا الوسطى، وفي نصف الكرة الجنوبي وفي مناطق أخرى. ومن الأهمية الفائقة بمكان أن نشير إلى قرار أوكرانيا وبيلاروس وكازاخستان التخلّي عن الأسلحة النووية، وأن تصبح دولًا لا نووية.

ومؤتمر نزع السلاح من حيث طبيعة نظامه الأساسي هو الهيئة الرئيسية للنهوض بنزع السلاح. ولا يمكن لنا أن نقول إن المؤتمر أنهى أعماله هذا العام بالتوصل إلى نتائج هامة. ولكن المرء لا يسعه أن يلقي على المؤتمر نفسه، أو على أمانته أو على الوفود التي حضرت المؤتمر. إن الافتقار إلى الإرادة السياسية والعزمية لدى أعضاء مؤتمر نزع السلاح للدفع قدماً بعملية نزع السلاح في المؤتمر في العام الماضي أو في هذا العام ينبع النظر إليه بقلق. فبدلاً من أن يعمل المؤتمر على إعداد صكوك ملزمة قانوناً، فإنه أهدر الكثير من وقته بوصفه محفلاً لمناقشة مسائل هامة في عملية نزع السلاح. ومن واجب الجمعية العامة أن تتصدى للشواغل الراهنة. ونرى أن هذه المشكلة يمكن حلها لو تُظر إليها كجزء من عملية إصلاح الأمم المتحدة. ولا يمكننا أن نتأضل من أجل أمم متحدة مجدية إذا ظل جهاز مثل مؤتمر نزع السلاح غير مُجَدّ. ولذا، من الضروري على نحو عاجل أن تستعرض الجمعية العامة مسألة عضوية مؤتمر نزع السلاح وأساليب عمله وجدول أعماله.

وينبغي للمؤتمر أن يكون بابه مفتوحاً أمام انضمام جميع الدول الأعضاء. ولا يحق لأي عضو في المؤتمر أن يكون عائقاً أمام انضمام أية دولة عضواً في الأمم المتحدة. وينبغي للمؤتمر أن يتخلّى عن أساليب عمله الحالية. وينبغي ألا ينشئ لجاناً لمختلف بنود جدول الأعمال وينبغي أن يلغى ممارسة تعيين مقرريين خاصين.

واسمحوا لي أن أشير في هذا السياق إلى أننا نعتقد أن التهديد النووي الإسرائيلي يشكل في حد ذاته تهديداً ليس لأمن المنطقة فحسب، وإنما للأمن والسلم الدوليين بشكل عام. ونعتقد أن وجود منشآت نووية دون أي رقابة

المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. ونأمل أن تعتمد اللجنة دون تصويت.

السيد الحسان (عمان) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أهنئ الرئيس وأعضاء المكتب. وأود أيضاً أن أعبر عن امتناننا لرؤيه وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح بيننا اليوم.

لقد أعددت بياني باللغة العربية. إلا أنني قررت أن أدلّي به بالإنكليزية، مع طلب واحد وهو أن تتعكس النسخة العربية للنص من محاضر اللجنة.

سأحاول أن أتوخى الإيجاز الشديد في تلخيص النقاط الرئيسية المتعلقة بالشاغل الدولي والإقليمية والوطنية التي يعتقد وفد بلادي بأنها ذات أهمية من وجهة نظرنا الوطنية.

ليس هناك شك في أن السنوات الأخيرة شهدت تقدماً ملحوظاً في مجال نزع السلاح نحو إيجاد عالم أفضل يكون أكثر أمناً وسلاماً لدولنا وللأجيال المقبلة. ونعتقد أن التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ونفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، والعملية الرامية إلى سد الثغرات في اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتواقيع على معايدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومعاهدة الألغام الأرضية المضادة للأفراد هي دون شك بذجاجات وثمار نهاية الحرب الباردة.

إن بلادي، سلطنة عمان، طرف في جميع الاتفاقيات والمعاهدات التي تتناول أسلحة الدمار الشامل - النووية والكيميائية والبيولوجية. وأود أن أؤكد مجدداً هنا ما ذكره وزير خارجية بلادي أمام الدورة الحالية للجمعية العامة وذلك أن عمان قررت التوقيع على معايدة الحظر الشامل للتجارب النووية قريباً.

واسمحوا لي الآن أن أتناول منطقة الشرق الأوسط، الذي نحن جزء منها. للأسف أنه بينهما العالم يتوجه صوب نزع السلاح وإيجاد عالم أكثر أمناً، لا تزال تلك المنطقة قابلة للاشتعال. ونحن نرى أن الوضع خطير ونأمل في اتخاذ خطوات ملموسة ليست من جانب واحد فقط، وإنما من جميع الأطراف في المنطقة. ونعتقد أنهحان الوقت لأن يصار إلى تلك المنطقة نفسها إلى منطقة هدوء وتعايش بين الشعوب والأمم.

شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة تطورات مشجعة في مجال نزع السلاح. ومن بين المنجزات الهامة التي تحققت في السنوات القليلة الماضية التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية حظر الألغام البرية المضادة للأفراد ودخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية إلى حيز التنفيذ. ومن بين التطورات الإيجابية أيضاً قراراً مؤتمراً نزع السلاح بإنشاء لجنة مختصتين إحداثهما لتفاوض بشأن ترتيبات دولية لتقديم ضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية، والأخرى بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والمتفجرات الأخرى. وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية مازال يتطلب علينا القيام بالكثير من أجل تحقيق هدف نزع السلاح العام الكامل، خاصة في مجال نزع السلاح النووي.

وإن تكملاً للتنفيذ الفعال لمعاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بمقاييس متعددة الأطراف بشأن مسائل الأسلحة النووية أمر ضروري حتى يتضمننا تحقيق نزع السلاح النووي. وفي هذا الخصوص فإن الالتزام القوي والتعاون من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية أمر لا غنى عنه. وإن الإخفاق في تنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية سيؤثر تأثيراً سلبياً على عملية نزع السلاح كلها فيما يتصل بأسلحة الدمار الشامل، الأمر الذي من شأنه أن يعني التراجع عن عملية نزع السلاح برمته. إن نزع السلاح النووي ينبغي أن يحتل مرتبة عالية في جدول أعمال نزع السلاح الدولي. وعلى هذا الضوء، ينبغي اتخاذ الخطوات اللازمة بما في ذلك عن طريق إنشاء لجنة مخصصة تابعة لمؤتمر نزع السلاح للبدء في مقاييس بشأن برنامج مرحلتي من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية في غضون إطار زمني محدد.

ومن ثانية القول إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يسهم في دعم نظام عدم الانتشار الدولي وفي تعزيز أمن الدول الكائنة في هذه المناطق. لذلك فإننا نرحب ترحيباً كبيراً بمختلف معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية بما في ذلك معاهدة بليندا با المبرمة أخيراً، ونرى أن القبول الشامل لهذه المعاهدات أمر ضروري. لذلك ينبغي تشجيع ودعم الجهد الرامي إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطق العالم المتبقية.

دولية أو ضمانات هو وضع ينبغي أن يعالج وفقاً لذلك. ومع الوضع الذي تمر به عملية السلام، فإننا نعتقد بأن خطوة من هذا القبيل تتخذها إسرائيل نحو الانضمام لمعاهدة عدم الانتشار هي خطوة في الاتجاه السليم.

وفي هذا الشأن، فإن وفد بلادي لا يزال يؤيد مبادرة جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل. ونعتقد أن ذلك من شأنه أن يضيف إلى أمن جميع الدول في المنطقة، دون استثناء.

وفيما يخص منطقتنا، بينما يتفهم وفد بلدي الموقف والأسباب الوطنية التي أدت بالهند وباكستان، على التوالي، إلى اللجوء إلى إجراء تجارب نووية، فإن هذه الخطوة تستلزم توجيهنا جميعاً نداء إلى هذين البلدين المحاورين بالتوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونأمل في أن تتاح لهما الفرصة للقيام بهذا في الوقت المناسب دون تعريض مصالحهما الأمنية الوطنية للخطر.

اسمحوا لي أن أختتم هذا البيان الموجز جداً بالقول إننا نؤيد دور الأمم المتحدة فيما يتعلق بـنزع السلاح، وننطلع إلى رؤية اضطلاع الأمانة العامة بدور أكبر في التعامل مع المسائل الكبرى التي تهم المجتمع الدولي. إن أسلحة الدمار الشامل النووية والكيميائية والبيولوجية وسائر الأسلحة الخطيرة تشير فلقنا جميعاً حقاً. وفي منطقتنا ننطلع لرؤية دور للأمم المتحدة أكثر حضوراً. ونعتقد أن هناك متسعًا للقيام بالأمم المتحدة بدور نشط في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج. ونأمل أن نشهد اضطلاع بهذا الدور في السنوات والأيام المقبلة.

ونؤكد لوكيل الأمين العام تفهمنا التام وتعاوننا الكامل، وعلى وجه الخصوص عندما يتعلق الأمر بمنطقتنا ومجالنا.

السيد محمد (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي نيابة عن وفدي أن أهنئكم، سيد الرئيس، وسائر أعضاء المكتب بمناسبة انتخابكم لإدارة أعمال اللجنة. وأنا واثق من نجاح مداولات هذه اللجنة بفضل خبرتكم وإدارتكم القيمة. واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد لكم دعم وتعاون وفدي الكاملين لكم في إدارة المداولات.

وعلى الرغم من الجهود المشجعة جداً التي يبذلها المجتمع الدولي لحظر وإزالة الألغام الأرضية المضادة للأفراد، ما زالت التطورات التي تحدث في بعض الأجزاء من العالم، وبصفة خاصة في القرن الأفريقي، تسبب بالقلق. وهنا نشير إلى الاستخدام العشوائي غير المسؤول للألغام الأرضية المضادة للأفراد من جانب حكومة إريتريا، بهدف إرهاب المدنيين وحرمانهم من الوصول إلى مزارعهم وإجبارهم على الهروب من ديارهم، كجزء من الحرب العدوانية التي تشنها إريتريا ضد إثيوبيا. وهذه الأعمال من جانب حكومة إريتريا لا تشكل انتهاكاً صارحاً للقانون الإنساني الدولي فحسب بل أيضاً تحدياً خطيراً للجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى حظر وإزالة الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

واسمحوا لي في هذا المنعطف أن أقول بضع كلمات عن الحالة في منطقتنا دون الإقليمية في القرن الأفريقي. في السنوات القليلة الماضية بذلت إثيوبيا كل جهد، وبصفة خاصة عن طريق الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومنظمة الوحدة الأفريقية من أجل السلام ومنع واحتواء الصراعات. وفي هذا الصدد فإن إثيوبيا، حسب تنويض منظمة الوحدة الأفريقية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، تواصل تقديم المساعدة إلى الجهود الرامية إلى حل الأزمة في الصومال. وعلى الرغم من أن النجاح ليس سهلاً، مازلنا مقتنيين بأن التعاون الإقليمي والآليات الإقليمية يمكن أن تلعب دوراً هاماً في منع الصراعات وحلها.

ثمة خيبة أمل كبيرة أخرى شهدناها مؤخراً في مجال السلام والأمن في منطقتنا دون الإقليمية ألا وهي العدوان السافر الذي تشنه إريتريا ضد إثيوبيا منذ ١٢ أيار/مايو ١٩٩٨. ومن الواضح أن هذا العدوان يشكل تحدياً لجهودنا في مجال تعزيز السلام ونزع السلاح الإقليميين. ولكن على الرغم من عدوان إريتريا المستمر، فإننا نبذل المساعي الالزمة لحل الصراع بالوسائل السلمية على أساس قرار مجلس الأمن رقم ١١٧٧ (١٩٩٨)، المتخذ في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨، وقرار القمة الرابعة والثلاثين لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية.

ويؤمن بلدي إيماناً راسخاً بأنه، لضمان السلام والأمن، لا خيار سوى نزع السلاح في جميع فئات الأسلحة، التقليدية منها وأسلحة الدمار الشامل. وستواصل إثيوبيا

وترحب بإثيوبيا بهذه سريان اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة والتصديقات المتزايدة عليها. وبلدي أولوية عالية لتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وندو أن نبرز أن إزالة الأسلحة الكيميائية وتحقيق الانضمام العالمي لاتفاقية الأسلحة الكيميائية يتطلبان التزاماً قوياً من جانب جميع الدول الكبيرة والصغيرة، الغنية والفقيرة على السواء.

لقد اعترف المجتمع الدولي على نطاق واسع بأن انتشار الأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بالأسلحة يهددان تهديداً خطيراً للسلم والأمن والتنمية. إن التراكمات المفرطة من هذه الأسلحة قد أشعلت الصراعات وسببت خراباً اجتماعياً واقتصادياً وتشتيتاً للسكان. وتتجلى ضخامة هذه المشاكل بصفة خاصة في العديد من مناطق أفريقيا. وفي هذا الصدد، نوافق على استنتاج الأمين العام، الذي أعرب عنه في تقريره المعنون "أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها" (A/52/871)، من أن هذه المسألة ينبغي تناولها على سبيل الاستعجال. كما نؤيد توصية لجنة الخبراء الحكوميين التابعة للأمم المتحدة المعنية بعقد مؤتمر دولي بشأن تجارة الأسلحة غير المشروعة.

وإدراكاً لحقيقة أن الشفافية في مجال التسلح يمكن أن تسهم في تعزيز بناء الثقة بين الدول، بدأت إثيوبيا في السنوات القليلة الماضية في تقديم المعلومات لسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وفي عام ١٩٩٧ كانت إثيوبيا من بين ثمانية بلدان أفريقيا قدمت معلومات إلى السجل وستواصل تقديم هذه المعلومات.

إن إبرام اتفاقية حظر استخدام وتخزين وإنتاج الألغام البرية المضادة للأفراد ودميرها خطوة هامة من خطوات نزع سلاح في ميدان الأسلحة الصغيرة. وإثيوبيا اشتراكاً كاملاً في عملية أوتاوا ووقعت على الاتفاقية في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ بمجرد فتح باب التوقيع عليها. وإثيوبيا، بوصفها بلداً تضرر كثيراً من هذه الأسلحة، تعلق أهمية فائقة على تنفيذ الاتفاقية وتلتزم دعماً كبيراً في مجال جهود نزع الألغام. وفي هذا الصدد نرحب بالتصديق الأربعين، تصدق بوركينا فاسو، الذي سيكفل دخول الاتفاقية إلى حيز النفاذ في آذار/مارس ١٩٩٩. كما نعرب عن امتناننا لاستعداد موزامبيق لاستضافة المؤتمر الأول للدول الأطراف في مابوتو في شهر أيار/مايو ١٩٩٩.

الآن قلعة اقتصادية ومصدراً لعجب العالم بدلًا من أن يكون مصدر قلق كما أظنه الآن.

ونحن متفائلون لأن عملية السلام التي بدأت بمعاهدة سلام مع مصر، والتي تلتها محادثات سلام جارية مع الفلسطينيين وهي محادثات تجري في هذا اليوم تحديداً - ومعاهدة سلام مع الأردن، ستمتد في نهاية المطاف لتشمل المنطقة بأسرها وتأتي بالاستقرار الإقليمي معها.

ولكن علينا أن نمزج تفاؤلنا بالواقعية. فمنطقةتنا تشمل دولاً تهدد أمننا وتواصل إنكار حقنا في الوجود. وإحدى هذه الدول، وهي العراق، كرست جزءاً رئيسياً من دخلها النفطي الكبير لمساعي تطوير الأسلحة النووية. وكانت قد شرعت في تطوير تلك الأسلحة، رغم مصادقتها على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ووجود الضمانات. وقد طورت أسلحة كيميائية وببولوجية واستخدمت الغاز السام الذي طورته ضد شعبها نفسه ضد إيران على حد سواء. وخلال حرب الخليج أطلقت قذائفها على المدن الإسرائيلية وعلى مدن في المملكة العربية السعودية. وكانت تلك القذائف نفسها قادرة على حمل رؤوس حربية غير تقليدية.

وطورت دول أخرى في منطقتنا أسلحة كيميائية، وهي تمتلك قذائف تساريحية عاملة مسلحة برؤوس حربية كيميائية ولا تزال تحفظ بها. ولا أملك إلا أن أعرب عما شعرنا به من دهشة بالغة لسماعنا ببيانات في هذه اللجنة أدلت بها تلك الدول تكيل اللوم علينا لعدم تعاوننا في مجال نزع السلاح. وسيكون من قبيل الطيش البالغ إلا تقوم إسرائيل بإبراء استعراض متأن لترتيبات تحديد الأسلحة في ضوء سلوك هذه الدول وفي ضوء واقع منطقتنا.

وفي ظل هذه الخلفية قمنا، نحن في إسرائيل، بصياغة سياستنا في مجال تحديد الأسلحة. ونحن ننتظر إلى تحديد الأسلحة أساساً بوصفه مسعى إقليمياً يشمل الواجبات التي تفرضها الصكوك الدولية، حيثما أمكن تنفيذ ذلك. فالصكوك الدولية العامة لها بالتأكيد دور، ولكننا نعتبر الترتيبات التي يتم التفاوض بشأنها إقليمياً، والتي تعززها عمليات التحقق المتبادلة التي تقوم بها الدول في المنطقة، العامل الرئيسي في نجاح تطبيقها. وهنا ثمة دور تضطلع به تدابير بناء الثقة، وقد مثلت

الإسهام في نجاح الجهد الذي يبذلها المجتمع الدولي لهذه الغاية.

السيد سابل (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تهاني وفدي لكم، سيدى، على تنسكم رئاسة هذه اللجنة الهامة جداً في الجمعية العامة. ونرجو أن تطمئنا إلى كامل دعمنا وتعاوننا في الإضطلاع بالمهام المائة أمامنا جميعاً هنا. وفي الوقت نفسه، أود أن أعرب عن شكرنا للسيد نكفوبي على الطريقة الكفؤة التي صرف بها أعمال هذه اللجنة خلال الدورة السابقة.

إن إسرائيل دولة صغيرة يقل عدد سكانها عن 6 ملايين نسمة، يتركز معظمهم في شريط ساحلي عرضه 20 كيلومتراً تقريباً. والضعف المتصل في جغرافية بلدنا، إضافة إلى الخطر المحتمل على وجودنا الذي يعود مصدره إلى بعض جيراننا، يؤثر لا محالة على موقفنا إزاء كيفية تحقيق ترتيبات تحديد الأسلحة ونزع السلاح. ونحن على الرغم من بيئتنا الأمنية الخاصة، نشاهد المجتمع العالمي تماماً شواغله إزاء انتشار الأسلحة. وينتابنا القلق إزاء انتشار الأسلحة التقليدية وغير التقليدية على حد سواء.

وفي رأيي، تنفرد إسرائيل بالحالة المؤسفة التي تتسم بوجود دول مجاورة لها مسلحة بذائف وأسلحة دمار شامل، حيث أن بعض تلك الدول ينكر صراحة حقنا في الوجود ويعلن أنه يعمل من أجل إفناننا. وهذا لا محالة يجعلنا حذرين في تناولنا للمسائل التي تمس أمننا.

ترى إسرائيل أن تحديد الأسلحة في منطقتنا بنجاح إلا إذا تم توحيه بوصفه تعزيزاً لأمن جميع الدول بلا استثناء لا بوصفه تهديداً لذلك الأمن. ونهج إسرائيل في تناول مسائل تحديد الأسلحة ونزع السلاح يمكن أن يوصف بأنه يجمع بين التفاؤل والواقعية.

ونحن متفائلون فيما يتعلق بآفاق تحديد الأسلحة ولا بد لنا أن نظل كذلك لمصلحتنا ومصلحة الأجيال المقبلة. ونحن جميعاً في الشرق الأوسط عانينا من عواقب سباق التسلح في المنطقة ومن انتشار الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل. ولو كانت الموارد التي كرست للأسلحة قد استثمرت في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لكان الشرق الأوسط، في رأيي، قد أصبح

أنتقل إلى مسألة رئيسية أخرى. تؤمن إسرائيل برأساً بضرورة القيام في نهاية المطاف بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وقابلة للتحقق على نحو متتبادل في الشرق الأوسط. ونود أن تكون تلك المنطقة خالية من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والتوبوغرافية، ومن القاذف التساري أيضاً. وفي رأينا أن تلك المنطقة ينبغي أن تنشأ بمناوضات مباشرة بين الدول بعد أن يعترف بعضها بالبعض الآخر ويقيم علاقات سلمية كاملة معه. فهي لا يمكن أن تنشأ أطراف أخرى غير الأطراف المعنية نفسها، ولا يمكن أن تنشأ في حالة تعلن فيها بعض الدول أنها في حالة حرب وترفض إقامة العلاقات السلمية من حيث المبدأ. ويمكن أن يتم التفاوض مباشرة بشأن تلك المنطقة وأن تكون قابلة للتحقق على نحو متتبادل، وهي في الواقع، ستحقق على أساس إقليمي نفس أهداف عدم الانتشار لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

إن جدول الأعمال المعنون "خطر انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط" مناوره سياسية صارخة. والمخاطر الحقيقية للانتشار قد تجدها، وهي لا تنشأ من إسرائيل. وتتجوّل الأدلة التي قدمتها لجنة الأمم المتحدة الخاصة وفريق العمل التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن العراق، وتتجوّل أزمة كوريا الشمالية، وتتجوّل الجهود الإيرانية للحصول على قدرات في ميدان الأسلحة غير التقليدية.

وإسرائيل لا تسعى إلى إثارة نزاع مع الشعب الإيراني ولا مع الحكومة الإيرانية. ولكننا لا يسعنا إلا أن نشعر بالقلق عندما تقوم إيران بصنع قذائف تسارية بعيدة المدى وتعرضها للملا و هي تعلن عن أن الغرض منها أن تستخدم ضد إسرائيل.

إسرائيل لا تهدد جيرانها؛ وإسرائيل وقعت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وهي تنفذ التزاماتها الناشئة عن ذلك التوقيع. ونحن لم ننتهك أي قاعدة دولية؛ ومع ذلك أصبحنا موضوعاً لهذا البند من جدول الأعمال الذي تعلمه دوافع سياسية. وهو لا يبرر له وينبغي أن يشطب من جدول الأعمال مثلاً شطب من المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي عقد مؤخراً.

وفيما يتعلق بمسألة إمكانية إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، سجلت إسرائيل انضمامها

المحادثات بشأن تحديد الأسلحة إقليمياً وبشأن الأمن الإقليمي خطوة في تلك الوجهة.

وقد دلت تجارب مناطق أخرى في العالم على أن الثقة الكاملة لا تتحقق عادة إلا في الحالات التي تدخل فيها الدول في ترتيبات إقليمية ملزمة فاندونا تنص على التزام يتم التحقق منه على نحو متتبادل. فالتحقق الذي يقوم به طرف ثالث، مهما اتسم بالكتفاء ومهما كان حسن النية، لن يحقق مطلقاً الدرجة نفسها من الاطمئنان التي يمكن الحصول عليها عندما يقوم بالتحقق خباء من الدولة التي من شأن الانتهاك أن يهددها. وعلى الرغم من ذلك، ثمة مسائل يمكن للحكومات الدولية أن تغطيها بفعالية، وفي تلك الحالات يمكن أن تقبل إسرائيل تطبيقها بدون انتظار الظروف التي تتيح التحقق المتتبادل.

والأساس العام الذي تستند إليه إسرائيل في سياستها يتضح لا محالة في موقفنا إزاء المسائل المتعددة التي ترد في جدول أعمال هذه اللجنة، وأود أن أشير إلى بعض هذه المسائل.

فيما يتعلق بمسألة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تؤيد إسرائيل تماماً حظر التجارب النووية. وقد صادقنا على معاهدة الحظر الجزئي للتجارب، ووقعنا معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ولم يجعل توقيعنا هنا بالتطبيقات الإقليمية. وقد شارك وقد إسرائيلي بنشاط في صياغة المعاهدة، ونظل شارك على نحو بناء في أعمال اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي ذلك الصدد، ترمي مساعدتنا إلى التطوير السريع لجميع المفاهيم والمطبوعات الإرشادية والإجراءات والنظم الضرورية اللازمة لنشأة منظمة صالحة وفعالة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وفقاً لما تنص عليه المعاهدة. ولعلاوة على ذلك، بدأت إسرائيل التحضير للمشاركة والاندماج في نظام الرصد الدولي المقترن.

ورغم أن إسرائيل لم تصادر بعد على المعاهدة، فإننا نعي الواجبات القانونية الدولية التي تنطبق على أيّة دولة عند توقيعها على هذه المعاهدة، حتى قبل تصديقها عليها، ومن نافلة القول إن إسرائيل قبل بالواجبات التي ينطوي عليها ذلك. ونود أن نرى المعاهدة تحظى باعتماد عالمي، ونرحب بالبيانات التي أدلت بها الهند وباقستان مؤخراً في هذا الصدد.

ذلك. وهذه فكرة منبهة لنا بأن بعض جيراننا يفكرون في استخدام الغازات السامة ضدنا.

هناك مسألة أخرى هي أن إسرائيل طرف في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، ويسريني أن يكون بوسعه إبلاغ هذه اللجنة بأننا نقوم بإجراءات التحضير للمصادقة على البروتوكول الثاني المعبد، المتعلق بالألغام، والبروتوكول الرابع، المتعلق بأسلحة الليزر. وعلى الرغم من أن إسرائيل ليست طرفاً في اتفاق أوتاوا بشأن الألغام الأرضية المضادة للأفراد، فإنها أوقفت إنتاج الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وأعلناً عن وقف اختياري لتصديرها، ولذا سنكون سعداء بأن شارك في صياغة اتفاق دولي يحظر هذا التصدير. وعلاوة على ذلك فإن إسرائيل تشارك في المنشروقات الدولية لإزالة الألغام وإعادة تأهيل ضحاياها.

وعلى الرغم من أن إسرائيل من الناحية الفنية لا تستطيع أن تنضم إلى نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، فقد تعهدنا بالامتثال التام لأحكامه. وفي المجالات الأخرى المتعلقة بمراقبة الإمدادات المتصلة بعدم الانتشار، سنت إسرائيل تشاركاً ملائماً لمراقبة الصادرات يمكننا من خمان لأن تكون مصدراً للانتشار.

وفيما يتعلق بتدابير بناء الثقة في مجال الشفافية في التسلح، فإن إسرائيل تدعم مبدأ السجل وتعد تقريراً سنوياً. ولكننا لا نعتقد أن من المفيد أن يوسع نطاق السجل، ونرى أنه ينبغي بدلاً من ذلك تكريس الجهد لتشجيع الدول على تقديم تقريرها للسجل القائم. ونحن نستغرب أن نسمع الدعوة اللغوية من بعض جيراننا من الدول إلى زيادة واسعة ل範圍 of the register بينما لم تقدم هي أي تقرير، ولا حتى في إطار النطاق المحدود القائم.

أخيراً، ستواصل إسرائيل مشاركتها في المشاريع الدولية لتحديد الأسلحة على الرغم من تقييمها للمهددات الإقليمية الخطيرة. وإذا نأخذ في الاعتبار تاريخ منطقتنا القاسي للغاية، أعتقد أن سجل إسرائيل مثير للإعجاب، ونحن في إسرائيل نتعزز الاستمرار في الاضطلاع بدور في جهود الأسرة الدولية لتحديد الأسلحة.

السيدة سيمون (أرمينيا) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى. وهذه السنة تبشر بأن تكون سنة حافلة

لتوافق الآراء في الجمعية العامة في عام ١٩٩٣. ولم تعارض في مؤتمر نزع السلاح في هذه السنة القرار المتعلق بإنشاء لجنة مخصصة على أساس ولاية شانون. ولم يتضح بعد نطاق المعاهدة المقترحة والمفاوضات، وترى إسرائيل، شأنها شأن دول أخرى، أنها يتبعها على أنها تدرس موقفها بناءً على النطاق الذي سيحدد بالضبط. وأود أن أؤكد على أننا نتوقع لمبدأ وقت انتاج المواد الانشطارية أن يدرج في موضوع إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وموضوع الأسلحة الصغيرة ما فتئ يجذب انتباه المجتمع الدولي بصورة متزايدة. وإسرائيل تنظر بقلق إلى النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة وذخائر الأسلحة الصغيرة والمتفجرات، وانتشارها. فهذا الانتشار يهدد الأمن الدولي، وقد أدى إلى تفاقم الإصابات بين المدنيين وفي الصراعات الداخلية.

وإسرائيل تدعم الجهود التعاونية الدولية الرامية إلى كبح التداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة وتجارتها الدولية غير المشروع. وهذه الأسلحة التي يجري نقلها على نحو غير مشروع يستخدمها الإرهابيون، وجماعات حرب العصابات ومنظمات الإجرام، مما أسفر عن نتائج مفزعة، وقد استمعنا إلى بعض ممثلي الدول الأفريقية يشيرون إليها.

ومما يسر إسرائيل أن تنضم إلى الجهد الدولي المبذول لمنع عمليات النقل غير المشروع هذه. وفي هذا الصدد، نلاحظ مع الاهتمام الاتفاقية المشتركة بين الدول الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية، والذخيرة، والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة، والاتجار بها بطريقة غير مشروعة. وسيكون من المفترض أن الأخرى التي تستحق الدراسة، شتى المقتراحات الرامية إلى إلزام بوسم الأسلحة النارية عند تصنيعها.

لقد وقعت إسرائيل على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، ولكنها لم تصدق عليها بعد. وبالناظر مع عدم الارتياج أن مصر من بين الدول العربية التي لم توقع على الاتفاقية. ومن العوامل التي يتبعها إسرائيل أن تأخذها في الاعتبار عندما تقرر بشأن المصادقة هو أن أي من الدول العربية التي لها قدرة على صنع الأسلحة الكيميائية أو المشتبه في أن لديها أسلحة كيميائية لم توقع على المعاهدة، ناهيك عن المصادقة عليها. وأعلنت بعضها صراحة أنها ليست لديها نية في أن تفعل

جميعاً أن تبادر الدول التي لم توقع وتصدق على الاتفاقية حتى الآن بالقيام بذلك في أقرب موعد ممكن.

وإبان الأشهر الستة الأخيرة تعرض نظام عدم الانتشار لامتحان عسير. فالتجارب النووية التي جرت في منطقة جنوب آسيا قوضت أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وإننا نرحب بالإشارات التي أرسلتها الهند وباكستان بأنهما تتحرّكان قُدماً صوب الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولقد سرّرنا بروءية المحادثات الرفيعة المستوى بين وزيري خارجية الهند وباسكستان في الأسبوع الماضي وتأمل أن يشكل ذلك بداية حوار مثمر يؤدي إلى حسم المسائل التي أدت إلى إجراء التجارب في بداية هذا العام.

وهناك إشارة أكثر إيجابية. فالاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخراً لإطلاق المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الإنشطارية في مؤتمر نزع السلاح يؤكد من جديد على التزام المجتمع الدولي بتعزيز السلم والأمن. إن معاهدة وقف إنتاج المواد الإنشطارية تعتبر خطوة قالية هامة بعد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لأنها ستتحول دون إنتاج المواد الإنشطارية للأسلحة النووية.

وانضمّت أرمينيا إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية مع التزام ضمني بتعزيز الاستقرار الإقليمي. وما يُؤسف له، أن دولتين اثنتين فقط من منطقة القفقاس هما أرمينيا وجورجيا، اتخذتا هذه الخطوة. ومن الصعب تلمس كيف يمكن إنشاء نظام للحظر والرقابة على الأسلحة الكيميائية في منطقة القفقاس إذا لم تصبح كل دول المنطقة أطرافاً في الاتفاقية.

وأرمينيا، بوصفها عضواً في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ستبذل مع دولأعضاء أخرى، كل جهد لتعزيز أكثر مهاماتها إلحاحاً: أي التطبيق الشامل لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. وفي هذا الصدد، من الضروري ضمان أن يكون لاتفاقية نظام كفاءة للتنفيذ.

وتسعى أرمينيا إلى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في مجال الصناعة الكيميائية، كما هو منصوص عليه في الاتفاقية، وخاصة بتبادل المعلومات التقنية وإدارة المعدات وإنتاج المواد الكيميائية. ونرحب أيضاً بالتعاون الاقتصادي في سياق اتفاقية حظر الأسلحة

بالنشاط وتحتطلب مهارة فائقة وطاقة لقيادةنا خلال المناقشة واعتماد مشروعات القرارات. ولدينا ثقة تامة في قدراتكم، وقدرات المكتب، على مواجهة التحدّيات التي سنواجهها في هذه السنة.

لقد شهدت سنة ١٩٩٨ تراجعات وإنجازات في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح. فالتجارب النووية التي أجريت في جنوب آسيا ذكرتنا بما تبقى من عمل كثير لينجز في مجال عدم الانتشار النووي. ومن ناحية أخرى شهدنا تحقيق إنجاز كبير عندما صادقت ٤٠ دولة، في غضون تسعه أشهر، على اتفاقية حظر استعمال، وتخزين، وإنتاج الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وعلاوة على ذلك، تم التوصل إلى اتفاق للبدء في مفاوضات بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية. ولئن كانت هناك بعض الأحداث التي جرت في هذه السنة، والتي شكلت أيضاً تهديداً للسلم والأمن الدوليين، فإن تلك الأحداث أفادت في توسيع أهمية العمل الذي يضطلع به في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

وأرمينيا، بوصفها دولة غير حائزة لسلاح نووي وتنتج طاقة ذرية للأغراض السلمية، فإنها تولي أهمية كبيرة لموضوعات الامتناع الدولي لأهداف والتزامات عدم الانتشار النووي ونزع السلاح. ونؤكد من جديد على التزامنا بالتنفيذ الكامل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ولزيادة ضمان تنفيذ هدف المعاهدة - وهو منع الانتشار النووي - يجب على الدول الأطراف أن تواصل الامتثال لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأرمينيا تدعم تعزيز وتحسين فعالية نظام الضمانات بإبرام البروتوكول الإضافي لاتفاقات الضمانات. ونحن فخورون بأن نعلن أن أرمينيا هي أول دولة ذات مفاعل عامل لإنتاج الطاقة توقع على البروتوكول الإضافي لاتفاق ضماناتها.

وتولي أرمينيا أهمية كبيرة للتعاون في مجال الاستخدام السلمي للطاقة والأمان النووي. وفي هذا السياق، يسرني أن أعلن أن أرمينيا صدقت قبل شهر على اتفاقية الأمان النووي. الأمان النووي مسألة أساسية. والا عتراف العالمي بأهمية تنفيذ أحكام اتفاقية على المستويات الإقليمي والوطني والدولي سيعزز أعلى مستويات الأمان وسيحافظ عليها. وإنه لفي مصلحتنا

الدول الأخرى في المنطقة للاضطلاع بمسؤولياتها بموجب الاتفاقية.

وتولي أرمينيا أهمية كبيرة للتنفيذ الكامل لاتفاقات تحديد الأسلحة. ونعتقد أن معايدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا تمثل صكًا أساسياً لضمان الاستقرار في المنطقة وتحمّل دون شن هجمات واسعة النطاق بأسلحة تقليدية. ونرحب بالمقاييس التي بدأت فعلاً في فيينا لتكثيف المعايدة مع البيئة الأمنية الأوروبية الجديدة، مع المراقبة اللازمة لمصالح جميع الدول الأطراف في معايدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. وستظل المعايدة صكًا هاماً في المحافظة على الاستقرار والأمن الأوروبي في مجال الأسلحة التقليدية.

وبالرغم من الدور الرئيسي الذي اضطلع به المعايدة في توفير الاستقرار داخل منطقة انطباقها، لا تزال هناك دول أخرى تنتبه إلى سافر معايدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. وتتجاوز أذربيجان تجاوزاً كبيراً نطاق القيود المنصوص عليها في المعايدة في فئات المعدات الأرضية التي حددتها المعايدة. وأن استمرارها في تجاهل مبادئ المعايدة يهدد الاستقرار في منطقة القفقاس وفي أوروبا عموماً.

وترى أرمينيا أن مؤتمر نزع السلاح في جنيف يمثل محفلًا أساسياً للتفاوض بشأن صكوك نزع السلاح العالمية. ونعتقد أن التفاوض الناجح بشأن معايدة الحظر الشامل للتجارب النووية يُعد مثالاً واضحاً على قدرة المؤتمر على التوصل إلى صكوك عالمية تستهدف تعزيز السلام والأمن في أنحاء العالم.

لقد انضمت أرمينيا إلى جميع الصكوك العالمية المتعلقة بنزع السلاح التي تم التفاوض بشأنها في مؤتمر نزع السلاح. وبإضافة إلى ذلك، أعلنا أنا لا تزال بلتزم بمبادئ نزع السلاح. وأرمينيا، إذ تتبع انتهاج سياساتها الأمنية الوطنية، أعطت الأولوية لدعم الجهود الدولية الرامية إلى إخلاء العالم من أسلحة الدمار الشامل. وكدليل على التزام أرمينيا بمبادئ نزع السلاح، فإنها تود أن تصبح عضواً كاملاً العضوية في المؤتمر. ونعتقد أن العضوية ستسمح لنا بالإسهام في مجال نزع السلاح. ويحدونا الأمل أن تؤيد الدول الأطراف أرمينيا في استعدادها للمشاركة بصورة أكثر نشاطاً في أعمال المؤتمر.

الكيميائية على الصعيد الإقليمي. وهذا هو المجال الذي يتعمّن أن تتعاون فيه دول القفقاس في جهد مشترك يستهدف تحقيق التنمية والازدهار، مما يؤدي بدوره إلى تعزيز الثقة المتبادلة والاستقرار الإقليمي.

لقد أعلنت أرمينيا دائمًا أنها لم تمتلك أبداً أية أسلحة كيميائية، وهي لا تمتلكها الآن ولن تسعى أبداً إلى الحصول عليها في المستقبل. ونعتقد أن إخاء العالم من الأسلحة الكيميائية هدف يمكن تحقيقه.

وبغية منع انتشار أسلحة الدمار الشامل منعاً باتاً، من الضروري التركيز على مسألة تعزيز أنظمة التفتيش والتحقق. ومن الخطوات الرامية إلى تحقيق هذا الهدف الانتهاء الناجح من مقاوضات الفريق المخصص المعنى بتعزيز أحكام التحقيق والامتثال لأحكام اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية.

إن إمكانية استخدام الأسلحة البيولوجية أو ابتعاثها عن طريق الصدفة قد تؤدي، علاوة على زعزعة الاستقرار السياسي، إلى خسائر بشرية هائلة. فضلاً عن أثرها المدمر على الزراعة وإنتاج الغذاء. ونحن على ثقة بأن العالم في جميع إرجائه يتشارط هذه الشواغل. ولذا، فإننا نرحب بمضاعفة جهود الدول الرامية إلى الانتهاء الناجح من المفاوضات المتعلقة ببروتوكول التحقق لاتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية. ونعتقد أن وضع بروتوكول التحقق وتنفيذه فيما بعد سيحفّز على نحو كبير فرصة استخدام الأسلحة البيولوجية.

وترحب أرمينيا بالتوقيع الأربعين على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد ودمير تلك الألغام، التي ستتصبح صكًا دولياً ملزماً في ١ آذار/مارس ١٩٩٩. ونعتبر الاتفاقية خطوة هامة إلى الأمام لإزالة إحدى فئات الأسلحة التقليدية المفرطة الضرر. وتأيد أرمينيا الاتفاقية وهي على استعداد لاتخاذ تدابير تتماشى وأحكامها. ولكن إذا أريد لاتفاقية أن تتخذ طابع الالتزامات الملزمة قانوناً، فإن أرمينيا تتوقع من غيرها إبداء استعداد ملحوظ بجلاء المعاملة بالمثل.

إننا نشعر بالقلق إزاء عدم رغبة أذربيجان الانضمام إلى الحظر. فوجود عدد كبير من الألغام الأرضية على طول حدودنا مع أذربيجان يشكل مصدر قلق كبير يجب التصدي له. ومشاركة أرمينيا الكاملة في الاتفاقية تتوقف على مستوى الالتزام السياسي المماطل من جانب

ومنذ العام الماضي يجري إنتاج ونشر قذيفة بريثفي ذات القدرة النووية - التي سبق إعلان أن مدن باكستان الكبرى والمنشآت الحساسة والقواعد الدفاعية هي أهدافها. وفي القريب، سيجري المزيد من التجارب على القذيفة المتوسطة المدى آغنى ثم نشرها. وفي الوقت نفسه، تشرع الهند في حيازة عدد كبير من الطائرات والأنظمة المضادة للقذائف وأسلحة أخرى، تقدر بعشرة بلايين دولار، من بعض من نفس البلدان التي تشجب نشر أسلحة نووية في جنوب آسيا. خلال ذلك، نقصت قدرات باكستان التقليدية بشكل حاد بسبب عمليات الحظر والجزاءات الظالمه المفروضة علينا. واحتلال التوازن المتزايد في الأسلحة التقليدية خلق إمكانية شن عدوان عسكري على باكستان مرة أخرى. فأصبح الردع النووي العامل الوحيد الذي يقف في طريق ذلك العدوان.

الهند وليس باكستان هي التي "أدخلت" بعد النووي إلى البيئة الأمنية القابلة للاشتعال في جنوب آسيا. واسمحوا لي بأن أعيّد ذكر القليل من الحقائق. أولاً، إن طموح الهند إلى حيازة أسلحة نووية، مع أنه أخفى كثيراً، لم يكن سراً. لقد حصلت الهند على مفاعل بحوث كندي ومنشآت نووية أخرى خارج نظام الضمانات في الستينيات. ورفحت منذ ١٩٦٨ التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأصررت على مشروعي ما يسمى بالتفجيرات النووية السلمية. وحولت الوقود النووي من برنامجها المدني لتفجر ما سمي جهازاً نووياً سلرياً في أيار/مايو ١٩٧٤. ومنذ ذلك الوقت زادت إلى حد كبير عدد منشآتها النووية ومرافق المواد الإنشطارية خارج نظام الضمانات.

ثانياً، طورت الهند في الوقت نفسه أنظمة نقل نووية، وبخاصة القذائف التسارية. وبرامج قذيفة بريثفي، التي أجريت عليها تجارب ١٦ مرة، وأنغي، التي أجريت عليها تجارب أربع مرات، برامج عسكرية علنية تحتوي على عدة أنواع من هذه القذائف. ومركبة الإطلاق الفضائية الهندية سوف تعطيها قدرة قذائف تسارية عابرة للقارات في المستقبل.

ثالثاً، طورت الهند برامجها النووية وبرامج قذائفها بالمساعدة والتعاون النشطين من بلدان صناعية عديدة. وبعض هذا التعاون مستمر حتى اليوم، مثل دعم قذيفة ساغاريكا ذات القاعدة البحرية.

في الختام، تتطلع أرمينيا إلى المشاركة النشطة في أعمال اللجنة الأولى هذا العام.

السيد كانجو (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أتمكن من توجيه تهنئة حارة للسيد ميرنيه على انتخابه بجدارة رئيساً للجنة الأولى في هذه الدورة الهامة. إن قرارات هذه اللجنة ستؤثر تأثيراً كبيراً في مسار التطورات الدولية في ميدان الأمن ونزع السلاح وتحديد الأسلحة. وتسخير مهاراته الدبلوماسية في هذه الدورة سيكون مطلوباً جداً.

بيانى هنا سيركز بالتأكيد على البيانات العديدة التي أدلى بها هذا العام والتي سلطت الأضواء بشكل بارز على التجارب النووية التي أحررتها الهند في أيار/مايو الماضي، وردت عليها باكستان بإجراء تجاربها. وبما أن هذه المسألة تمثل شاغلاً مباشراً جداً وبالغ الأهمية بالنسبة لبلدي، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأوضح منظور باكستان للأمور - أي التحدي الذي تشكله بيئتنا الأمنية، وجوهودنا الدؤوبة باسم عدم الانتشار، وقرارنا المدروس بالرد على الهند ونجهاناً المسؤول في أعقاب إضعاف الطابع النووي على منطقة جنوب آسيا.

من الأساسي عند إجراء أي تقييم موضوعي لهذه التجارب، مراعاة تاريخ وسياق الانتشار النووي في جنوب آسيا. ومن الضروري إدراك طموحات الهند والأكراهات التي تجبر باكستان على الرد.

فمنذ أن نالت باكستان استقلالها واجهت العداء المستحكم لدى جارتها الهند. وشنّت ثلاث حروب دارت رحاها بصورة رئيسية حول إقليم جامو وكشمير المتنازع عليه. وحتى اليوم، ثمة صراع وحشي ما زال يجري منذ تسعه أعوام في كشمير المحتلة بين سكانها، وعدد هم ١٠ ملايين نسمة، وقوة احتلال قوامها القوات الهندية وتعدادها يربو على ٦٠٠٠٠ جندي. وعلى طول خط المراقبة في كشمير يجري تبادل عنيف لإطلاق النار كل يوم تقريباً. وهناك مواجهة عسكرية في منطقة نهر سيانن الجليدي. وبالرغم مما يُروج عما يسمى بالتهديد الصيني، فإن موجودات الهند العسكرية كلها تقريباً - جيش قوامه ١,٢ مليون جندي، وما يزيد على ٧٠٠ مقاتلة، واسطول بحري ضخم - قد نشرت لمواجهة باكستان.

الكبرى عن أي اهتمام رسمي، بالرغم من التحذير الذي نقله رسمياً رئيس وزرائنا، السيد نواز شريف لزعمائها وعندما أعرب وزير خارجية باكستان عن قلقنا، يوم ١٩ آذار / مارس من هذا العام لمؤتمر نزع السلاح، لم يكن هناك، مرة أخرى، أي رد. وبخلاف ذلك، حاول أصدقاء لهم تفويض أن يطمئنونا حول "ضبط نفس ومسؤولية" الحكومة الهندية الجديدة. وزيادة على ذلك، فرضوا جزاءات نظام الرقابة على تكنولوجيا القذائف ضد مؤسسة باكستانية رداً على أول تجربة لقذيفة.

إن جانباً كبيراً من الرأي العام في باكستان مقتبَع في ضوء الحقائق التي أعدت ذكرها، بأن باكستان وحدها وليس الهند، هي هدف الحملة العنيفة ضد عدم الانتشار. وأصحاب النظرية التآمرية ازدادوا إيماناً بنظريةهم عندما لم ترصد الوسائل التقنية الوطنية أو الاستخبارات على حد سواء استعدادات الهند لإجراء تجربتها النووية. وكان هذا أميراً للدھشة بشكل خاص لأن مجموعة غير حكومية نشرت قبل إجراء التجارب بأربعة أيام، ورقة في واشنطن ذكرت فيها ما يلي:

"أكدت مصادرنا في الهند، التي تبلغ بجميع أنواع الأنشطة الليلية المحمومة، أن الاستعدادات جارية لإجراء تجربة نووية هندية في ضاحية بخاران في ولاية راجستان".

وعندما أجرت الهند تجربتها الثلاث زائداً اثنين، واجهت حكومة باكستان قراراً مصيرياً. وقد انتظرنا ١٧ يوماً قبل الرد. وعند تصميم ردها وضع رئيس وزراء باكستان في اعتباره الكامل الآراء والمقترنات التي نقلها إليه زعماء عدد من البلدان الصديقة، من بينهم الرئيس كلينتون، والرئيس جيانغ زيمين، ورئيس الوزراء طوني بلير، ورئيس الوزراء هاشميتو وآخرون. وفي كل تلك الاتصالات، تعاملنا مع أصدقائنا بإخلاص وبصراحة، بخلاف الآخرين، ولم نمارس الخداع.

وفي نهاية المطاف، أصبح قرارنا بإجراء تجرب محتملاً لثلاثة أسباب قاطعة: أولاً، كان هناك تصعيد ثابت في أعمال الإثارة والتهديدات من جانب الهند. فقد أعلن رئيس وزراء الهند أن الهند دولة حائزة للأسلحة النووية، وأن لديها قنبلة "كبيرة" وأنها كانت مستعدة لاستخدامها في حالة وقوع اعتقد أو عدوان، تقليدي أو غير تقليدي. وأوضح زعماء هنود أيضاً أنهم سلحو قدراتهم النووية وأنهم أقاموا نظام قيادة وإشراف. والإحجام عن

رابعاً، الإجراءات الباكستانية في المجالات النووية والقذائفية جرى اتخاذها، في كل مرحلة، رداً على الخطوات التصعيدية التي اتخذتها الهند. لقد مارست باكستان قدراً كبيراً من ضبط النفس. فلم نعامل بالمثل بشأن تجارب الهند النووية عام ١٩٧٤. ومارسنا ضبط النفس من جانب واحد في إنتاج المواد الإنشطارية وترجعنا عن وزع قذائفنا وتجربة إطلاقها.

خامساً، مع أن كل خطوة تصعيد بدأتها الهند، فإن باكستان هي التي كانت دائماً تتعرض لسلسلة من الجزاءات والعقوبات التمييزية. وبعد ١٩٧٤ أنهت نفس البلدان، التي جعلت التفجير النووي الهندي أمراً ممكناً، تعاونها النووي المدني المكافل بالضمادات مع باكستان. وأجهضت عقود لشراء منشآت نووية تخضع لنظام الضمادات عن طريق ممارسة الضغط على البلدان الموردة. وأثناء ذلك، استمرت إمدادات الوقود إلى الهند. واقتربت هذه التمييز بتشريعات أصدرتها بعض الدول الكبرى ضد باكستان.

سادساً، لم تلق مبادرات باكستان لتعزيز عدم الانتشار النووي في جنوب آسيا تأييداً كافياً من الدول الكبرى. وطوال ٢٥ عاماً ظلت باكستان تلح في طلب إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية. ولم يبذل محمود جاد لاقناع الهند بأن هذا كان هدفه. ومنذ ١٩٩٣، ونحن نلح في إنشاء منطقة خالية من القذائف في جنوب آسيا. والدولة الكبرى المشاركة في الحوار معنا رفضت حتى نقل هذا الاقتراح إلى الهند. ومنذ ١٩٨٧ ونحن نقترح معااهدة ثنائية لحظر التجارب النووية. ولم يؤيد هذه المبادرة بلد واحد؛ ولا حتى أولئك الذين يلقون المواجهة علينا اليوم بشأن معااهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي تموز/يوليه ١٩٩٦، عندما هددت الهند باستخدام حق النقض ضد معااهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في مؤتمر نزع السلاح، قيل إنها لا تحتاج إلى الانضمام إلى المعااهدة ما دامت لم تقف في طريق إحالتها إلى الجمعية العامة. والحقيقة أن الهند استخدمت حق النقض ضد المعااهدة في المؤتمر، وصوتت ضدها في الجمعية العامة. لكن هذا لم يكن له تأثير سلبي على علاقتها الثنائية مع المتبنيين الأساسيةين لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

سابعاً، عندما أعلنت الحكومة بقيادة حزب بهاراتيا جاناتا أن هدفها "إدخال" أسلحة نووية، لم تعرّب الدول

للمفاوضات على معايدة وقف المواد الانشطارية في جنيف. وأصبح من الواضح تماماً لباكستان أنه لم تكن هناك دولة أخرى - ولا واحدة - بالرغم من مشاعر التأييد والتشجيع المعرّب عنها لنا، مستعدة لضمّان أمن باكستان ضد إمكانية وقوع عدوان هندي. وعلينا أن نضمن أمننا لأنفسنا.

قررت باكستان أن تثبت قدرتها النووية على ردع العدوان. إذ أن اخفاقنا في إثبات قدرتنا يمكن أن يفسد التقديرات السيكولوجية الحساسة الكامنة في جوهر الردع. إذ يمكن لأي خطأ في الحساب ينبع عن ذلك أن يؤدي إلى نتائج مأساوية. وكما يقول المفهوم الاستراتيجي لمنظمة حلف شمال الأطلسي لعام ١٩٩١:

"الهدف الأساسي للقوات النووية للحلفاء هو السياسي وهو الحفاظ على السلام ومنع القسر وأي نوع من الحرب". (المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف، الفقرة ٥٤).

لذلك فإن الإجراء الذي اتخذته باكستان عمل مشروع من أعمال الدفاع عن النفس ضد إمكانية العدوان العسكري في أعقاب تجارب الهند وأعمالها الاستفزازية. وتقاربنا كانت تتمشى مع حق باكستان في الدفاع عن النفس بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. ولا يوجد معيار دولي، وبالتالي لا يوجد معيار دولي انضممنا إليه، يمكن أن يقوض حقنا الأساسي في الدفاع عن النفس أو أن يحل محله.

إن الفارق بين الإجراء الذي اتخذته الهند والإجراء الذي اتخذته باكستان بالغ الأهمية. إن تجارب الهند كانت استفزازاً في حين أن تجارب باكستان كانت رد فعل. وتقارب الهند زعزعت الردع الذي ظل قائماً في جنوب آسيا على مدى الـ ٢٠ سنة الماضية: أما تجارب باكستان فقد استعادت استقرار الردع المتبادل.

ونحن ممتنون للصين التي اعترفت بالفارق بين التجارب الهندية والتجارب الباكستانية. ونحن ممتنون لأصدقائنا العديدين الآخرين لا عترافهم بذلك بشكل غير رسمي. لذلك من المحزن والمأسف أن العديدين من أصدقائنا في ردهم التنفيذي على هذه التجارب أخفقوا في الإلصاق بهذا الفارق. إن الجزاءات وسائر الإجراءات المتخذة ضد باكستان غير منصفة وظالمة، خاصة لأنها تضر باكستان أكثر مما تضر الهند. ولا يسعنا إلا أن

الرد كان من شأنه أن ينال من المعنويات الوطنية في باكستان. وكان من الممكن أن يعرض للخطر الردع الموجود الذي حفظ السلام بين الهند وباكستان منذ عقد ين تقريراً.

ثانياً، لم يكن باستطاعتنا أن نستبعد إمكانية قيام حكومة حزب بهاراتيا جاناتا بنوع ما من المغامرة ضد باكستان. والبلاغ السياسي الانتخابي لذلك الحزب وعد "بإدخال" الأسلحة النووية وممارسة هجمات "اللاحقة الساخنة" عبر خط الرقابة في كشمير. وقد نفذوا بسرعة أحد الوعود؛ وكان لدينا كل ما يبرر الخوف من أن يحاولوا تنفيذ الوعد الثاني.

وزاد قلقنا عندما ذكر الأمين العام لحزب بهاراتيا جاناتا وزير داخلية الهند السيد لال كريشنا أدفاني في يوم ١٨ أيار/مايو ١٩٩٨ ما يلي:

"ينبغي لإسلام آباد أن تسلم بالتغيير في الوضع الجغرافي الاستراتيجي في المنطقة والعالم وتتراجع عن سياستها المناهضة للهند، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بكشمير. وإن خطوة الهند القوية الخامسة لتصبح دولة حائزه للأسلحة النووية حققت مرحلة نوعية جديدة في العلاقات الهندية - الباكستانية، وبخاصة في إيجاد حل لمشكلة كشمير. وهي تبرر أهمية عزم الهند على التعامل بحزم وقوة مع باكستان".

وهكذا، كان خطر العدوان، بالنسبة لباكستان، واضحاً وقائماً. ولم يكن باستطاعة باكستان أن تترك لدى القيادة الهندية أي شك حول مصداقية قدرتنا على الردع وعلى الرد بشكل مدمّر على أي عدوان ضد بلدنا أو هجمات إجهاضية ضد منشآتنا.

ثالثاً، بالرغم من نداءاتنا إلى المجتمع الدولي باتخاذ إجراء حازم، جاء ردّه ضعيفاً وجزئياً. فلم يجتمع وزراء خارجية الدول الأعضاء الخمس في مجلس الأمن، ولم يصدر مجلس الأمن قراراً ولم تفرض مجموعة من ثمانية جزاءات بشأن التمويل من المؤسسات المالية الدولية. هذا كلّه ما كان من المقرر أن يحدث إلا بعد أن تجري باكستان تجربتها. وقد بادرت دولتان حائزتان على أسلحة نووية باستكشاف شروط الهند للانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ورحبّت عدة بلدان بموافقة الهند المفاجئة على رفع معارضتها

تدخل حيز النفاذ في شهر أيلول/سبتمبر المقبل. ووفقاً
لما قاله رئيس الوزراء،

"لن يحدث انضمام باكستان إلى المعاهدة
إلا في ظروف خالية من القسر أو الضغط".
(A/53/PV.12، ص ١٥)

وأضاف رئيس الوزراء في هذا الصدد أنتا تتوقع أن ترفع
بسرعة القيود التعسفية التي فرضتها على باكستان
مؤسسات متعددة الأطراف. كما تتوقع رفع الجزاءات
المميزة المفروضة على باكستان ونحول على تأييد
المجتمع العالمي الكامل لإيجاد حل عادل لنزاع جامو
وكشمير.

وانتظاراً للبيئة بناءة خالية من القسر، وعلى الرغم
من شواغلنا فيما يتعلق بالمخزونات غير المتكافئة،
وافقنا على البدء في المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح
بشأن معاهدة غير تمييزية عالمية يمكن التحقق من
الامتثال لها بفاعلية تحظر إنتاج المواد الانشطارية
لأغراض صنع الأسلحة النووية وسائر المتغيرات النووية.
وما فتئت باكستان تعتقد دوماً أنه لا يمكن حظر المواد
الانشطارية إلا عن طريق معاهدة تفاوضية عالمية غير
تمييزية في مؤتمر نزع السلاح. وأنه لا يمكن تحقيق هذا
الحظر عن طريق تدابير انتفافية أو جزئية.

إنتا موقنون بأن الاختلال الكبير في التوازن بين
مخزونات المواد الانشطارية بين الهند وباكستان يمكن أن
يقوض استقرار الردع النووي. ويمكن أن يتضاعف هذا
الاختلال عندما تحوز الهند على أنظمة القذائف
التسيارية المضادة وعلى أنظمة أخرى مضادة للطائرات.
ولهذا فإن باكستان في أثناء المفاوضات في اللجنة
المخصصة - على النحو المتواتي في تقرير شانون -
ستعتبر عن شواغلها بشأن مشكلة عدم التكافؤ في
المخزونات وستسعى لإيجاد حل لها.

وما فتئت باكستان تتمسك بسياستها القائمة على
عدم تصدير التكنولوجيا أو المعدات النووية الحساسة.
وتنفيذاً لهذه السياسة نحن على استعداد لمناقشة
وتحسين تدابيرنا الإدارية والتنظيمية. ولا بد لهذه
العملية أن تعزز الفوائد غير التمييزية المتبادلة. ولا يجوز
اعتبار باكستان شريكاً في أنظمة عدم الانتشار وهدفها
لها في آن معاً.

شنجب هذا المزيج من القسر وعدم الإنفاق. وإن هذه
الجزاءات ستأتي بنتائج عكسية.

إنتا حين أجرينا تجاربنا النووية كنا ندرك ضرورة
اتخاذ تدابير لتفادي سباق التسلح النووي والتقليدي في
جنوب آسيا. وكنا ندرك ضرورة احتواء أثر الانتشار
على التطورات في جنوب آسيا. وفي ٢ حزيران/يونيه
١٩٩٨، بعد أيام قليلة من تجاربنا، اقترحت باكستان في
مؤتمر نزع السلاح اتباع نهج شامل لبناء الأمان
والاستقرار في جنوب آسيا وذلك بتعزيز التدابير لتفادي
الحرب والکبح النووي المتبادل وإيجاد توازن في
القوى التقليدية وحلول للمنازعات وبصفة خاصة مسألة
كمشمير.

إن رد المجتمع الدولي في بلاغ الدول الخمس وفي
قرار مجلس الأمن رقم ١١٧٢ (١٩٩٨) ركّز على آثار التجارب
وعلى عدم الانتشار لا على الأمان وأخطار تصعيد التسلح
في جنوب آسيا. ولئن كانت هذه القرارات قد توخت
نهجاً شاملاً لمسألة الأمان في المنطقة واعترفت بضرورة
مواجهة النزاع الأساسي على كشمیر فإنها لا تشكل
أساساً مقبولاً لإحراز التقدم لأنها تضمنت أهدافاً غير
واقعية واتجهت معايير مزدوجة وأخفقت في التمييز
الكامل بين استفزاز الهند ورد فعل باكستان.

ومع ذلك نحن مقتنعون بأنه لا يوجد خلاف أساسي
بين الأهداف التي يتواхها المجتمع الدولي وتلك التي
تتوخاها باكستان. إن هذه الأهداف هي تقليل حدة
التوترات وتفادي الحرب ومنع التصعيد النووي وتعزيز
الاستقرار في مجال التسلح التقليدي والسعى لإيجاد
حلول لمسألة كشمیر والمسائل الأخرى واحتواء خطير
anzi الاشتراك النووي. وقد بدأنا حواراً جاداً مع الولايات
المتحدة حول برنامج واقعي لتعزيز كل هذه الأهداف.
و واستأنفنا الحوار مع الهند على مستوى وزراء الخارجية.
وفي اسلام آباد في الأسبوع الماضي تناول بلداننا المسائل
ذات الأولوية الخاصة بالسلام والأمن ومسألة جامو
وكشمیر.

لقد استجابت باكستان لشواغل المجتمع الدولي. إذ
أنها بعد أن أجرت تجاربها أعلنت وقفاً طواعياً من جانب
واحد على إجراء المزيد من التجارب. وفي وقت سابق
من هذه الدورة للجمعية العامة قام رئيس وزراء باكستان
السيد نواز شريف بالتأكيد مجدداً على تأييد باكستان
معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي تأمل أن

وحتى مع استمرار الحوار الثنائي، لا يمكن للأمم المتحدة أن تتخلى عن مسؤوليتها عن التشجيع على حل نزاع كشمير والمساعدة في إيجاد ذلك الحل. فالأمر ينطوي في النهاية على تفعيل عدد من قرارات مجلس الأمن. وقد سعدنا لاستقبال الممثل الخاص للأمين العام في إسلام آباد في حزيران/يونيه الماضي، رغم أنه تعذر عليه للأسف أن يزور الهند. ونحن نتطلع إلى أن يزورنا الأمين العام في المستقبل القريب. وقد أعربنا عن استعدادنا لقبول وساطته ومساعيه الحميدة لحل نزاع كشمير والمشاكل الأخرى بين باكستان والهند.

إن الدعوة من أجل ضبط النفس النووي في جنوب آسيا تقوم على شاغل أخلاقي إزاء خطر استخدام الأسلحة النووية. وهذا الخطر لا ينبع فقط، أو حتى بالدرجة الرئيسية، من جنوب آسيا. فرغم انتهاء الحرب الباردة، لم ينخفض بدرجة كبيرة خطر الاستعمال المعتمد أو غير المعتمد للأسلحة النووية.

والحقائق التالية ينبغي أن تمثل مصدراً للقلق الشديد. فمنذ تجديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى، أعلن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية عن حقه في الاحتفاظ بأسلحة نووية إلى أجل غير مسمى. ولم تتم المصادقة على معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت الثانية)، ومعاهدة ستارت الثالثة ليس سوى فكرة غامضة. وحتى إذا نفذت معاهدة ستارت الثانية تنفيذاً كاملاً، ستظل الدولتان العظميان تحتفظان بـ ١٠٠٠ رأس حربى نووى. وفي ظل هذه الظروف، هل ستنتضم الدول النووية الثلاث الأخرى إلى عملية نزع السلاح النووي؟ لقد اعتمد بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية نظريات لخوض الحروب تنطوي على استخدام الأسلحة النووية وإذا استؤنفت الصراعات والمواجهات فيما بين الدول النووية، قد يكون من الصعب للغاية الاحتفاظ بقوة رد نووى ثابتة في عالم متعدد الأقطاب. كما قد يتزعزع الردع النووي فيما بين الدول النووية إذا مضى بعضها قدماً في نشر أنظمة دفاعية تعبوية تقوم على القاذائف أو أنظمة مضادة للسوائل. وقد يؤدي ذلك إلى نشأة سباق تسليح نووى وقذافي جديد والاستخدام العسكري للفضاء الخارجي.

وفي ظل هذه الظروف، يصبح رفض بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية قبول التزامات يعتد بها لتحقيق نزع السلاح النووي أمراً غير مفهوم وغير مقبول. ونحن

إن باكستان تولي الأولوية لبناء هيكل قوي للسلام والأمن في جنوب آسيا. وهذا سيتضمن كبح الأسلحة النووية والتقلدية وكذلك حلوّاً للمشاكل الكامنة. وهذا الهيكل ينبغي أن يبني على الأمان المتكافئ والمعاملة المتكافئة لباكستان والهند. وعلى الرغم من مزاعم الهند بأنها سلحت وعبدت قدرتها النووية فإن باكستان مستعدة لاستكشاف قدرتها على الكبح المتبادل لتفادي سباق تسليح نووى ولتفادي بيئة أمنية هشة قابلة للانفجار لأقل سبب. بيد أننا لا يمكن أن نقبل الجهود الرامية إلى وقف القدرات في مستويات غير متكافئة، لأن هذا يمكن أن يقوّيضاً خطيراً الردع النووي.

كذلك فإن الردع المتبادل في جنوب آسيا يمكن أن يتأثير تأثيراً سلبياً من جراء التفاوت في القدرات في مجال الأسلحة التقليدية بين الهند وباكستان. وعدم التكافؤ هذا يتزايد باطراد بسبب مشتريات الهند الهائلة من الأسلحة. ونأمل أن يتخذ المجتمع الدولي عملاً متضارفاً للتصحيح عدم التكافؤ هذا في مجال الأسلحة التقليدية لأنه سيؤدي لا محالة إلى زيادة اعتماد باكستان على قدراتها النووية.

إن التقرير السنوي للأمين العام يعترف بأن نزاع كشمير يمكن أن يصبح سبباً لانفجار نووى. والواقع أن كشمير هي مفتاح حل الأزمة الأمنية في جنوب آسيا. ونحن نرحب باعتراف الدول الخمس ومجلس الأمن بأن كشمير مسألة أساسية بالنسبة لجنوب آسيا وأنها مشكلة ذات آثار على السلام والأمن الدوليين. ولكن تقليل التوترات بشأن كشمير لن يكفي. فهذا ستكون له ميزة عابرة وربما خادعة. إذ لا بد من إحراز تقدم حقيقي صوب حل عادل يقوم على رغبات شعب كشمير المعرب عنها بحرية على النحو الذي تتوخاه قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وستسعى باكستان سعياً مخلصاً في الحوار الثنائي المستأنف مع الهند لتشجيع التقدم من أجل إيجاد تسوية نهائية للنزاع على كشمير. وبباكستان في الوقت الذي تتناول فيه الجوانب السياسية والقانونية للنزاع اقترحت تنفيذ عدد من التدابير الإنسانية وتدابير بناء الثقة بما في ذلك تعزيز قوات مراقبة الأمم المتحدة في جامو وكشمير.

وتوافق باكستان على أن من الضروري إيلاء المزيد من الاهتمام لبحث تكدس الأسلحة التقليدية، على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ولكن يجب أن نمتنع عن الاكتفاء بنزع سلاح غير المسلمين. إذ يجب أن نعتمد نهجاً شاملًا بجهود مترابطة لمعالجة الجوانب الرئيسية الثلاثة للمشاكل التي تمثلها الأسلحة التقليدية.

أولاً، ينبغي أن نطور تدابير وطنية ودولية لوقف تزايد قدرة الأسلحة التقليدية على الفتك وتعقيدها، وهو ما يزيد المعاناة ويقوم، بما لا يقل أهمية عن ذلك، بتكييف تركيز القوة التدميرية في أيدي دول قليلة متقدمة عسكرياً وتكنولوجياً.

ثانياً، ينبغي أن نطور اتفاقات لمنع ظهور حالات من عدم التوازن الخطير في التسلح في مناطق التوتر والصراع. ويمكن أن تمثل الخطوة الأولى في اعتماد إطار لنزع الأسلحة التقليدية وتحديد ها على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ويمكن أن يتضمن ذلك الإطار مبادئ توجيهية، من جملة أمور، للحيلولة دون إمكانية القيام بهجوم عسكري مباغت، وتعزيز التوازن في القدرات الدفاعية بين الخصوم المحتمليين وما إلى ذلك.

ثالثاً، ينبغي أن نضع إجراءات لتنظيم نقل الأسلحة، بما فيها الأسلحة الصغيرة. وينبغي تقييد عمليات النقل تلك خصوصاً في حالات عدم التوازن الخطير في التسلح القائمية فعلاً، بدون المساس بحق الدول المشروعة في الدفاع عن النفس وحق الشعوب في تقرير المصير.

إن باكستان، بالنظر إلى حاجتها إلى ردع وتأخير أي هجوم تقليدي يحدث على طول خطها الحدودي الطويل والمتوتر، لا يمكنها الآن الانضمام إلى معاهدة أوتاوا. إلا أنها بصد المصادقة على البروتوكول الثاني للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة الذي نرى أنه سيعالج غالبية المشاكل الإنسانية المتصلة بالألغام الأرضية المضادة للأفراد. وقد اضطلعت باكستان بدور نشط في عمليات إزالة الألغام، بما في ذلك عمليات في الكويت وكمبوديا والبوسنة وأفغنا. ونكرر دعوتنا إلى وضع برنامج عالمي نشط لإزالة الألغام، خاصة في البلدان التي دمرتها الحروب مثل أفغانستان.

وتصادف هذه السنة الذكرى السنوية العشرين لاعتماد الوثيقة الخاتمة للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح. وهي تظل الوثيقة التوافقية

لا يمكن أن تكفي بتلقي التقارير الدورية عن التقدم الفاقد في المحادثات الثنائية النووية. فمن الضروري الدخول في عملية حقيقة لنزع السلاح النووي والتفاوض بشأنها في المحفل المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح، وهو مؤتمر نزع السلاح. والتدابير التي يمكن أن يطلب إلى الدول النووية أن تنفذها وضحت في عدد من الوثائق التي حظيت بتأييد واسع النطاق، وهي تقرير لجنة كانبرا؛ والبرنامـج المرحلـي لنزع السلاح النووي الذي اقتـرحتـه في مؤتمر نزع السلاح مجموعة مكونة من ٢٦ بلداً، بما فيها باكستان، والمقترحـات التي حددـها إعلـان دـبلـن لمـجمـوعـةـ الثـمانـيةـ.

إن اندفاع التكنولوجيا والطموح السياسي يهدد باستخدام الفضاء الخارجي للأغراض العسكرية. والأسلحة النووية محظورة في تلك البيئة؛ والآن علينا أن نحظر جميع الأسلحة والأنشطة العسكرية في الفضاء الخارجي. وستبذل باكستان جهوداً لإنشاء لجنة مخصصة في مؤتمر نزع السلاح العام المقبل للتفاوض على صك ملزم قانوناً للبقاء على استخدام الفضاء الخارجي في أغراض السلمية وحدها.

ومن المتوقع في العام المقبل تنفيذ برنامج عمل شـطـلـلـلـلـتفـاـوضـ بشـأنـ بـرـوـتـوكـولـ لـلـاتـفاـقـيةـ حـظـرـ الأـسـلـحـةـ الـبـيـوـلـوـجـيـةـ.ـ وـنـحـنـ نـؤـيدـ تـامـاـ إـبـرـامـ بـرـوـتـوكـولـ قـبـلـ المؤـتمـرـ الـاستـعـراـضـيـ المـقـبـلـ لـلـاتـفاـقـيةـ حـظـرـ الأـسـلـحـةـ الـبـيـوـلـوـجـيـةـ.ـ إـلاـ أـنـ التـوـصـلـ إـلـىـ اـتـفـاقـ منـ المـرـجـحـ أـنـ يـاتـيـ نـتـيـجـةـ إـظـهـارـ بـعـضـ الـبـلـدـانـ الـكـبـرـىـ الـمـزـدـدـ منـ الـمـرـوـنـةـ وـلـيـسـ لـمـجـدـ زـيـادـةـ وـقـتـ التـفـاـوضـ.ـ وـيـحـبـ أـنـ يـعـبرـ الـتـوـافـقـ فـيـ الـآـرـاءـ عـنـ التـزـامـ حـقـيقـيـ بـالـتـعـاـونـ وـالـمـسـاعـدةـ الـتـقـنـيـينـ الـمـتـوـخـينـ بـمـوـجـبـ الـمـادـةـ الـعـاـشـرـةـ مـنـ اـتـفـاقـةـ حـظـرـ الأـسـلـحـةـ الـبـيـوـلـوـجـيـةـ.

إن دخول اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ أوضح الحقيقة غير السارة المتمثلة في البرنامج السري للأسلحة الكيميائية الذي تنفذه جارتنا، رغم الإعلان الهندي الباكستاني الرسمي في عام ١٩٩٢ بأنهما لا تمتلكان أسلحة كيميائية. ونحث على وضع برنامج للتدمير العاجل لمخزونات الهند من الأسلحة الكيميائية في إطار مراقبة دولية لصيغة. ونحث أيضاً على أن يقوم المجلس التنفيذي ومؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية بحل الطائفة الكبيرة من المسائل التي لا تزال معلقة في اللجنة التحضيرية.

توفر موزامبيق، وهي بلد عانى ولا يزال يعاني معاناة هائلة من هذه الآفة، مكان عقد أول اجتماع للدول الأطراف في الاتفاقية في أيار/مايو ١٩٩٩، ونحن ممتنون لحكومة موزامبيق على ذلك. ويحدوتنا الأمل الصادق في أن تصبح بلدان مثل موزامبيق وأنفولا أول المستفيد بن من الجهد الدولي الرائع الذي نتوقع أن يبذل لتخلص العالم من الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وجعل ضحاياها أعضاء منتجين في مجتمعاتهم. وكشأن العديد من البلدان في أفريقيا، تتطلع كينيا إلى وقت يصبح فيه إنتاج، واستعمال، وتخزين، ونقل جميع أنواع الألغام الأرضية من مخلفات الماضي.

وبالمثل، فإننا نشعر بالقلق إزاء استمرار النقل غير المشروع للأسلحة التقليدية، الذي يشكل مصدرًا رئيسيًا لعدم الأمان في مناطق كثيرة من العالم، وعلى وجه الخصوص في البلدان النامية. وفي هذا الصدد، فإن الأمين العام، في تقريره المقدم إلى مجلس الأمن والمؤرخ ١٣ نيسان/أبريل من هذه السنة عن أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلم والتنمية المستدامة فيها (S/1998/318)، حدد بوضوح انتشار الأسلحة التقليدية كموضوع يحتاج إلى المعالجة من جانب المجتمع الدولي على وجه الاستعجال. وقال الأمين العام في الفقرة ٢٨ من التقرير،

"وقد ثبت أن الكشف العلني عن هوية تجار الأسلحة الدوليين وأنشطتهم هدف بعيد المنال. ولكن ربما لن تتحقق أي مبادرة أخرى أكثر من ذلك في مكافحة تدفق الأسلحة غير المشروعة إلى أفريقيا؛ فهي تجارة تيسر أمرها، إلى حد كبير، بفعل السرية التي تحيط بها".

ولا يمكن المبالغة في أهمية الدور الحاسم للبلدان المصنعة والمصدرة لهذه الأسلحة والمسؤولية الملقاة على عاتقها. ونحن نؤيد دعوة الأمين العام الواردة أيضًا في الفقرة ٢٨ من التقرير، إلى ممارسة التحفظ "في توريد الأسلحة خاصة إلى مناطق النزاع الفعلي أو المحتمل". وفي هذا الصدد، نلاحظ العمل الجاري حالياً في المجلس لدعم دعوة الأمين العام ويحدوتنا الأمل في أن تجد هذه الدعوة استجابة.

ولا يزال إلقاء النفايات المشعة والسماء على شواطئ بعض البلدان النامية وفي مياهها يشكل مصدر قلق لنا جميعاً. والأساة الكامنة هنا ذات شقين. وأحد

الشاملة الوحيدة في مجال نزع السلاح التي تفاوضت واتفقت بشأنها عضوية الأمم المتحدة بأسرها. وفي الظروف المتغيرة لفترة ما بعد الحرب الباردة، سيكون أمراً مؤاتياً من حيث التوقيت أن تعقد هذه الجمعية العامة دوره استثنائية أخرى، في نهاية عام ١٩٩٩، لبناء توافق آراء جديد يواكب مطلع القرن الجديد والألفية الجديدة.

السيد ما هوغو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود بادي ذي بدء أن أنهكم، سيد الرئيس، وأن أنهنّ أعضاء المكتب الآخرين، على انتخابكم المستحق. وأود أن أؤكد لكم دعم وفدي لكم في أعمال هذه اللجنة.

ثمة مسائل ملحة عديدة متصلة بأعمال هذه اللجنة تحتاج إلى أن نوليهما اهتماماً، سواء في ميدان نزع السلاح النووي، أو في ميدان نزع الأسلحة التقليدية، أو في ميدان نزع السلاح والتنمية. وقد تحقق تقدم في العديد من المجالات. فمعاهدة عدم الانتشار النووي كتب لها مؤخراً عمر جديد، في حين أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حظيت حتى الآن بتوقيع ١٥٠ دولة، بما فيها بلدي. واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية والاتفاقية المتعلقة بالألغام الأرضية المضادة للأفراد هما أيضاً دليلان على ذلك.

ولكن في هذه المجالات وفي غيرها، لا يزال يتغير القيام بالكثير جداً. فالنقل غير المشروع للأسلحة التقليدية يستمر بلا هوادة، ولا تزال النفايات السمية والمشعة تجد طريقها إلى سواحلنا، في حين أن إنعدام الأمان المرتبط بالفقر والتخلف يظل هاجساً لنا.

إن الأشهر الـ ١٢ الأخيرة ستذكر بما شهدته من تقدم صوب حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وهي مسألة ذات أهمية بالغة مثلت مصدر جزء للمجتمع الدولي بأسره، وبوجه خاص جداً لأفريقيا.

وتتططلع كينيا إلى دخول اتفاقية الألغام الأرضية في حيز النفاذ في ١ آذار/مارس ١٩٩٩، وتثنى على ما ظهر من عزم دولي على حظر تلك الأسلحة العشوائية، كما انعكس ذلك في المصادقة السريعة على الاتفاقية. وللألغام الأرضية في أفريقيا آثار مدمرة، حيث تشهو وتقتل المدنيين، خاصة النساء والأطفال الأبرياء، وتجعل مناطق زراعية بأكملها غير قابلة للسكنى من ناحية عملية وغير منتجة اقتصادياً. ولذا كان من الملائم أن

إننا نولي أهمية كبيرة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها آلية عالمية ذات أهمية استثنائية لمعالجة موضوعات عدم الانتشار النووي. فمعاهدة عدم الانتشار، بالإضافة إلى التدابير الإقليمية، مثل معاهدات بليندا با، وراروتونغا، وتلاتيلوكو، وبانكوك، تعزز التزام المجتمع الدولي بتنزيل السلاح النووي. ونحن بدورنا نود أن نؤكد مرة أخرى إيماننا بالترتيبيات الإقليمية بوصفها وسيلة مفيدة لتحقيق التوتر، وتشجيع التنمية الاجتماعية - الاقتصادية المستدامة، وتعزيز الثقة ودعم الاستقرار والأمن على الصعيد الإقليمي. وهذه الاتفاقيات تشجع الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية، وينبغي، في هذا المضمار، أن تصبح وسائل نقل التكنولوجيا. ونعرب عن افتئاناً بأن التكنولوجيا النووية ستلعب دوراً أساسياً في المجال الاجتماعي - الاقتصادي، وفي هذا الصدد نتطلع إلى المؤتمر السادس لاستعراض معاهدة عدم الانتشار بترقب، بل وبأمل.

وبالمثل، ترحب كينيا بالجهود الجارية صوب التفاوض بشأن إبرام صك دولي عن وقف إنتاج المواد الانشطارية. ونرحب بإنشاء لجنة مخصصة للعمل تجاه إجراء مناقصات بشأن صك غير تميّز، متعدد الأطراfs وقابل للتحقق بصورة فعالة. وينبغي أن يكون هذا الصك شاملًا حقًا وأن يعالج شواغل من يؤمنون ب بينما بأن أمننا الجماعي يمكنه، من ضمن عوامل أخرى، في عالم خال من الأسلحة النووية. ولهذا السبب وغيره، تدعم كينيا بقوة عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لتنزيل السلاح.

ختاماً، من الواضح أن أي إنجازات في ميدان تنزيل السلاح النووي والتليدي على السواء، ستمكننا من التركيز على موضوعات مهمة على نحو أكثر إلحاحاً، تتعلق بتنميتنا الاجتماعية - الاقتصادية. ويجب علينا جميعاً أن نبذل جهوداً متصافرة لكسر حلقة الفقر ومعالجة عبء الديون الذي يطوقنا ويضايق من انهيار القانون والنظام، ويؤجج النزاع العرقي ويتسرب في نشوء الصراعات في العديد من أرجاء العالم.

وينبغي ألا نسمح باستمرار توجيه موارد ضخمة للأسلحة. وينبغي لتنزيل السلاح أن يحرر الموارد لأغراض التنمية، كما كان مقصوداً منه. فلنعمل جاهدين في سبيل تلك الغاية ونحن نقترب من الألفية المقبلة.

جانبيها أن قطاعاً من قريتنا العالمية ينتج نفايات أكثر مما يمكن أن يقوم بمعالجتها، ويلجأ إلى إلقائها بلا اكتراث في مكان آخر. والثاني هو أن موقع الإلقاء ليست معدة على الإطلاق لتحمل هذه النفايات، لا من حيث المعرفة التقنية، التي تفتقر إليها بشدة، ولا من حيث الموارد، التي لا تملكها. وعلاوة على ذلك، فإن الإلقاء بصورة عشوائية للنفايات الخطرة يلحق بالبيئة وسبل المعيشة وصحة الناس أضراراً لا توصف. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى معالجة هذا الموضوع على نحو عاجل وشامل. وفي عام ١٩٩٦ رحبت كينيا بتعديل اتفاقية بازل، المعتمدة في جنيف، والتي تمنع بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من تصدير هذه النفايات إلى بلدان غير أعضاء في تلك المنظمة، وشددت على أنه لا يزال هناك الكثير مما تدعو الحاجة إلى عمله. ولا يزال هذا هو موقفنا اليوم.

لا شك أن التجارب النووية التي أجرتها الهند وباكستان ستذكر بأنها وجهت ضربة شديدة لتطوراتنا إلى عالم خال من الأسلحة النووية. ومن المؤسف حقاً أن عدم الأمان الناتج عن الافتقار إلى الالتزام الجدي من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية قد وفر ذريعة لآخرين، الذين ربما أحسوا بالحاجة إلى كفالة أنفسهم الخاص، بإجراء التجارب. ومهمماً تكون أعمالهم غير سارة، فمن المؤكد أنها أطلقت صيحة إلى الاستيقاظ.

وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب التأكيد على ضرورة توفر التطمئنات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، بل وعلى ضرورة أخرى أكثر إلحاحاً تتعلق بتجدد الجهد الرامي إلى تخلص العالم من الأسلحة النووية. ونحن نتطلع إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تأخذ قصب السبق. والحقيقة منها تتوقع منها أن تتحمل بجدية مسؤوليتها عن إزالة خطر الأسلحة النووية بشكل نهائي، فهو رغم نهاية الحرب الباردة لا يزال مسلطاً على رؤوسنا.

وكينيا ملتزمة بأنه ينبغي ألا يُجري أي نوع من التجارب، وأن كل التجارب تشكل تهديداً لنا جميعاً بزيادتها لنفرض الانتشار، بل وسباق التسلح. وفي هذا الصدد، نرحب بتجديد الالتزام الوارد في بيان جنيف الصادر عن الدول الخمس المعلنة بوصفها دولاً حائزة للأسلحة النووية، والتي أعربت، عن جملة أمور، منها عزمها على الوفاء بالتزاماتها المتصلة بتنزيل السلاح النووي بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

ولتصديرها وإنتجها. وفي هذا الصدد، تم إحراز تقدم كبير في الاجتماع المشترك في بانغول في تموز/يوليو الماضي لوزراء الدفاع ووزراء الداخلية ووزراء الأمن. ونظر ذلك الاجتماع في مشروع آلية للجامعة الاقتصادية لمنع الصراعات وإدارتها وتسويتها وحفظ السلام والأمن. وأعتمد الوزراء بالاجماع في نهاية الاجتماع إعلاناً بشأن الوقف ستعتمد طرائمه للتنفيذ في اجتماع القمة القادم للجامعة الاقتصادية المزمع عقده في أبوجا في نهاية الشهر.

ومن الجلي أن هذا الوقف الذي لم تحدد مدةه بعد ليس سوى خطوة واحدة صوب هدف تقليل الاتجار بهذه الأسلحة الصغيرة ريثما تأتي استجابة كبيرة ومنسقة من المجتمع الدولي ابتجاء إنشاء آلية فعالة لمكافحة الاتجار غير المشروع والتحكم الفعال في حركة هذه الأسلحة.

وعلى الرغم من التعبئة الكبيرة اليوم في أفريقيا لمكافحة الخطر الذي يشكله انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة، من الواضح أن أفريقيا لا يمكنها وحدها أن تعالجه. ومن هنا جاء الاهتمام الخاص الذي يبديه بلدي بالمبادرات المختلفة المتخذة على المستوى الدولي للتحكم بالتكليس المغالى فيه لهذه الأسلحة وباستعمالها غير المتحكم بها. وفي هذا السياق، يسر وفد بلدي أن يؤكد على الجهود التي تبذلها على نحو مشترك التزويج وكذا لتكثيف وتناسق الإجراءات بطريقة ثابتة فعالة. ويعيد بلدي أيضاً اقتراح الحكومة السويسريّة باستضافة مؤتمر تحت رعاية الأمم المتحدة معنى بالاتجار غير المشروع بالأسلحة.

قبل أسابيع قليلة رحب المجتمع الدولي بإيداع الصك الأربعين للمصادقة على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنذار ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدميرها. إن بلدي الذي أودع صكوكه للمصادقة بعد ذلك بأيام قليلة مسرور بهذا الحدث الذي يمثل معلمًا هاماً صوب عالم خال من الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

إن سريان هذه الاتفاقية يبين الإصرار القوي من جانب مجتمع الأمم على حل القضايا الإنسانية التي تشير لها هذه الأسلحة الخسيسة. ويشيد بلدي بحكومة البلد الشقيق موزامبيق على اقتراحها استضافة الاجتماع الأول للدول الأعضاء في أيار/مايو ١٩٩٩ في مابوتو. لم تuhan قارة من الآثار المدمرة والمؤلمة المترتبة على هذه الأسلحة العشوائية مثلما عانت أفريقيا.

السيد كا (السنغال) (تكلم بالفرنسية): لقد ظلت الأمم المتحدة طوال نصف قرن سائرة تدرِّبنا على طريق وضع أساس نظام عالمي من شأنه أن يكفل الأمان الجماعي لجميع دولنا. والجهود المبذولة للتوصيل إلى نزع للسلاح عام، وكامل وقابل للتحقق، تمثل إنجازاً هاماً لهذه العزيمة الجماعية على تعزيز الأمن الدولي.

وعلى الرغم من أن تقدماً كبيراً أحرز في هذا المجال خلال العقد الأخير، خاصة فيما يتعلق بتخفيف أسلحة الدمار الشامل والقضاء عليها، فإننا مع ذلك مضطرون إلى أن نلاحظ أن نزع السلاح العالمي لا يزال هدفاً بعيد المنال.

وبإضافة إلى إمكانية التدمير التي تمثلها الأسلحة النووية والكييمائية والبيولوجية، يرى بلدي أن مشاكل الأمان الخطيرة مرتبطة أيضاً بالأسلحة التقليدية في العديد من الصراعات والتوترات المتاجحة في العالم، وخاصة في أفريقيا.

وفي هذا الصدد يشعر وفد بلدي بأن من واجب المجتمع الدولي أن يولي اهتماماً شديداً لانتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة التي أصبح تداولها في أفريقيا وباءً حقيقياً. إن هذه الأسلحة لا تهدد أمن واستقرار الدول الأفريقية فحسب لكنها تمثل أيضاً عقبة كبيرة في طريق إحلال وتوطيد السلام الاجتماعي والعملية الديمقراطية اللذين لا يمكن دونهما تصور السياسة الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية بشأن القارة الأفريقية.

ولهذا فإن بلدي يرى، مع بلدان أفريقيا كثيرة، أنه ينبغي إيلاء الأولوية المطلقة للاستراتيجيات والمبادرات الرامية إلى مكافحة انتشار هذه الأسلحة الصغيرة وإزالتها بيعها والاتجار بها وبخاصة في مناطق الصراع.

وفي هذا السياق، يرحب وفد بلدي على نحو خاص بالاقتراحات الواردة في تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعنى بالأسلحة الصغيرة، الذي يقترح على المجتمع الدولي أن يتخد عدداً معيناً من الطرق التي يحتمل أن تؤدي إلى تقليل انتشار غير المتحكم به لهذه الأسلحة.

ووفقاً لذلك ينوه وفد بلدي بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في الجامعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتحقيق وقف إقليمي لاستيراد الأسلحة الخفيفة

أولاً، لم تلتقي الأمانة حتى الآن سوى ثلاثة مشاريع قرارات. لذلك فإني أناشد الوفود أن تقدم مشاريع القرارات إلى الأمانة في أقرب وقت ممكن قبل الموعد الزمني المحدد لتقديمها وهو يوم الجمعة الموافق ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر.

وأناشد بصفة خاصة الوفود المقدمة لمشاريع قرارات تحت بنود جدول الأعمال التقليدية ولتلك المشاريع التي تترتب عليها آثار مالية. وإذا استطاعت الأمانة أن تلتقي مشاريع القرارات في وقت أبكر يصبح بوسعها أن تجهزها وتبحث الآثار المالية المترتبة عليها على نحو أسرع. وبهذا الشكل ستتمكن من تفادي المأزق في نهاية هذا الأسبوع.

ثانياً، أود أن أذكر الوفود بالمواعيد النهائية لتقديم مشاريع القرارات. كما يعلم الأعضاء، إن مشاريع القرارات في إطار جميع بنود نزع السلاح والأمن الدولي - وهي البنود ٦٣ إلى ٧٩ - يجب أن تقدم في موعد أقصاه الساعة ١٣٠٠ من يوم الجمعة القادم الموافق ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر.

ومشاريع القرارات في إطار البند ٨٠ من جدول الأعمال الذي يتناول ترشيد أعمال اللجنة الأولى وتعديل جدول أعمالها يجب تقديمها في موعد أقصاه الساعة ١٨٠٠ من يوم الجمعة.

إن نزع السلاح النووي، وأيضاً المسائل المتعلقة بعدم الانتشار، لا تزال تشكل مصدر قلق كبيراً للمجتمع الدولي برمتها. وعلى الرغم من ذلك من الواضح أنها في هذا الصدد اتخذنا خطوات مهمة - وشاهدنا حقاً طفرات كبيرة - على الطريق المؤدي إلى الإزالة الفعلية لهذه الأسلحة من أسلحة الدمار الشامل. ويمكن أن تعزى وجود النجاح هذه إلى الالتزام والإرادة السياسية المستمرة من جانب الأغلبية الكبيرة من الدول الأعضاء في منظمتنا. وبفضل هذا وعلى العالمي الجديد أبرمت اتفاقيات واتفاقيات كثيرة بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، مما فتح آفاقاً مشجعة لنشوء عالم خال من الأسلحة النووية.

ووفقاً لذلك في الآونة الأخيرة وافق مؤتمر نزع السلاح، وبلدي عضو فيه، ذلك المؤتمر الذي يعاني حالة من الجمود لا عبارات عقيمة، وافق أخيراً هذا العام على بدء التفاوض على الخطوط العريضة لمعاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع أسلحة النووية أو المتفجرات النووية الأخرى.

ويحدو وفدي وطيد الأمل في أن تؤدي هذه المفاوضات إلى الإبرام السريع لمعاهدة ومن ثم تتمكن تحقيق أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وبهذه الروح أيضاً يشعر بلدي بالسرور للتعهدات التي قطعتها حكومتا الهند وباكستان بالانضمام إلى نظام عدم الانتشار النووي. كما نرحب بقرار البرازيل الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

والستفال ما فتئت تولي أولوية قصوى لهذا فنا المشترك، هدف إزالة أسلحة الدمار الشامل، لأنها ظلت وما تزال مؤيداً نشطاً لنقل الثروة الهائلة التي يتبعها سباق التسلح إلى أنشطة التنمية المستدامة. إذ أن تعزيز تنمية الأمم الفقيرة بفضل عوائد نزع السلاح ينبغي أن يكون مطمحنا وينبغي أن يدفعنا قدماً في مسعانا المشترك لبناء عالم يسوده السلام والتقدم.

وما فتئ بلدي مقتنعاً بأننا، بفضل تصميمنا وجهودنا المشتركة، سنتمكن من إحراز هذه القدرة النوعية في أمن البشرية عشية الألفية الثالثة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أثير نقطتين تسهيلاً لعمل اللجنة.

وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على أن المواجه
النهائية المتفق عليها لتقديم مشاريع القرارات ستزاعى
 بدقة. وقد طلبت إلى الأمانة أن تتوخى التطبيق الصارم
 لتلك المواجه.

علاوة على ذلك، كما يذكر الأعضاء، ينص برنامج
 عملنا على البدء في إجراء المناقشات الموضوعية لجميع
 البنود وفي عرض مشاريع القرارات يوم الجمعة ٢٣
 تشرين الأول/أكتوبر، في الجلسة المقرر عقدها الساعة
 ١٥:٠٠. وخلال المرحلة الثانية من عملنا، أود أن أحث
 الوفود بشدة على تجنب الإدلاء بالمزيد من البيانات
 العامة. فما عناء الإصلاح في الماضي هو هذا تحديدا.
 وخلال تلك المرحلة، ينبغي أن تتبع المناقشة التوزيع القائم
 في المجموعات.

وفي ذلك الصدد أيضا، أود أن أناشد الوفود أن
 تستغل تلك الجلسة لعرض مشاريع القرارات، لا سيما
 التقليدية منها، حتى يتسع لنا أن نستفيد على النحو
 الأمثل من الوقت المتاح لنا.

رفعت الجلسة الساعة ١٤:١٢.
